Journal of the Faculty of Arts (JFA)

Volume 78 | Issue 1 Article 3

1-1-2018

Harmonization of higher education outcomes , and labor market: study on a sample of urban graduates

Laila Kamel Al-Bahnasawy Al-Bahnasawy
Faculty of Arts, Cairo University

Follow this and additional works at: https://jfa.cu.edu.eg/journal

Part of the Sociology Commons

Recommended Citation

Al-Bahnasawy, Laila Kamel Al-Bahnasawy (2018) "Harmonization of higher education outcomes , and labor market: study on a sample of urban graduates," *Journal of the Faculty of Arts (JFA)*: Vol. 78: Iss. 1, Article 3.
DOI: 10.21608/jarts.2018.82020
Available at: https://jfa.cu.edu.eg/journal/vol78/iss1/3

This Book Review is brought to you for free and open access by Journal of the Faculty of Arts (JFA). It has been accepted for inclusion in Journal of the Faculty of Arts (JFA) by an authorized editor of Journal of the Faculty of Arts (JFA).

المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل(*)
"دراسة على عينة من الخريجين بالحضر" (*)

د. ليلى البهنساوي
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب– جامعة القاهرة

الملخص

تعدُّ المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تشير كلُّ المعطيات إلى ضعف المواءمة بين نواتج التعليم وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في الوطن العربي والدول النامية. لقد أصبحت هذه الظاهرة مركبة كثيرة التعقيد؛ فجانب منها يتعلق بمناهج التعليم الجامعي والتدريب سواء من ناحية المحتوى أو الطرائق. فهى مناهج جامدة أو تتغير ببطء تفوقها سرعة تغير احتياجات التنمية وأسواق العمل، وبقيت نتيجة لذلك بعيدة عن المقارنة مع المستويات المهارية الدولية، وهي مقارنة أضحت ضرورية في عالم المنافسة وانفتاح الأسواق.

وتركز هذه الدراسة على رصد ظاهرة الخريجين كمًّا ونوعًا في محاولة لوضع سيناريوهات لحلول مقترحة لهذه المشكلة، وذلك من خلال عملية تحليل للواقع المرتبط بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل وقياس لمخرجات التعليم والمهارات اللازمة لسوق العمل، آملين أن تسهم هذه الدراسة في عملية توجيه علمي لكل من صانع القرار والمؤسسات التعليمية وسوق العمل والخريج، وتقديم حلول واقعية في هذا المضمار.

(*) أجري هذا البحث بدعم مادي وفني ومعنوي من مشروع دعم البحث العلمي في العلوم الاجتماعية – كلية الآداب – جامعة القاهرة الممول من مشروع فورد، تحت إشراف أ.د. معتز سيد عبدالله، مدير المشروع.

Abstract

Harmonization of higher education outcomes , and labor market: study on a sample of urban graduates

Harmonization between education output and the labor market is one of the challenges facing countries in the twenty-first century. All data indicate a weak correlation between education outcomes, the needs of the local and global labor market, and the requirements of human and economic development in the Arab world and developing countries. This phenomenon has become a complex vehicle; one is related to university education curricula and training, both in terms of content and methods. They are rigid or slowly changing approaches, surpassing the speed of change in development needs and labor markets, and remain as a result of comparison with international skill levels, a necessary comparison in the world of competition and market openness.

This study focuses on monitoring the phenomenon of graduates in quantity and quantity in an attempt to develop scenarios for proposed solutions to this problem through an analysis of the reality related to educational institutions and the labor market and measuring the outputs of education and skills needed for the labor market. Educational institutions, the labor market and the graduate, and provide realistic solutions in this regard.

مقدمة:

يحتل التعليم الجامعي في كل دول العالم مكانة هامة؛ لأن الجامعات تعد – بحق – معقل الفكر المستنير، ومركز التنوير، وموطن البحث العلمي البناء، كما تعد مصدرًا لاستثمار أهم ثروات المجتمع، وهي الثروة البشرية، فضلاً عن أنها تقود حركة التغيير في المجتمع.

فالجامعات مؤسسات تباشر وظيفة مجتمعية رئيسة هي بناء القدرات في مواطني أية دولة من دول العالم، وصقل شخصياتهم وتزويدهم بمهارات ومعارف وأساليب للتفكير وتحليل المشكلات تجعلهم قادرين على ولوج مجالات العمل مزودين بالقدرة على الابتكار والتمييز، والتنافس العلمي والمهني.

وإذا ما اعتبرنا الأعداد الهائلة من الخريجين العاطلين عن العمل مؤشرًا قويًّا حول الهوة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات سوق العمل، وعجز الجامعات عن تزويد سوق العمل بكفاءات ومهارات ملائمة ومناسبة، فإن ذلك يرتبط بضعف حساسية نظام التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل المحلية، وهي أزمة تكمن في طبيعة تطور مؤسسات التعليم العالي في عالمنا العربي، تستدعي ضرورة الاهتمام بالتوعية وتغيير ثقافة العمل لدى الشباب، للتخفيف من حدة البطالة وزيادة التنافسية والتمكين وتشجيع التخصصات العلمية والتقنية المطلوبة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم(١).

أولاً: مشكلة الدراسة

تعد المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل من التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين، وتشير كل المعطيات إلى ضعف المواءمة بين نواتج التعليم وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية في وطننا العربي والدول النامية.

وأملاً في إصلاح مسيرة التعليم العالي، فإن وزارة التعليم العالي عليها واجب لاتخاذ زمرة من القرارات عملية وجريئة وبالسرعة القصوي للحد من تكرار التخصصات وتجميد القبول في التخصصات الراكدة والمشبعة في الجامعات، وبالمقابل فإن الجهد الوطني يجب أن ينصبّ على فتح آفاق لفرص عمل جديدة للخريجين على المستويين: المحلي والإقليمي من خلال اتفاقيات عمل دولية لهذه الغاية، مع ضرورة خلق ثقافة مجتمعية تؤمن بالعمل في القطاع الخاص أوغير الرسمي، إضافة إلى خلق ثقافة مجتمعية نابذة لثقافة العيب للقضاء على البطالة المقنَّعة، وثقافة مجتمعية معزِّزة للعمل المهني والتعليم التقني المطلوب.

وتهدف الدراسة الحالية إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم

المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، والتي تتجلى في صور البطالة بين الخريجين، وواقع فرص العمل المتاحة والتي تتحقق من خلالها درجات العدالة الاجتماعية، وانعكاس ذلك الحراك الاجتماعي للشباب، وآليات التمكين التي يحتاجها الشباب لتحقيق نمط التنمية المستدامة.

وتكمن المشكلة في نسب البطالة المرتفعة التي يعاني منها الخريجون، والتي أعلنها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء في نتائج بحث القوى العاملة للربع الأول لعام ٢٠١٦؛ حيث بلغ معدل البطالة الإجمالي (١٥-٦٤ سنة) بنسبة ١٢,٧٪ من إجمالي قوة العمل، بينما كان ١٢,٨٪ في كل من الربع السابق والربع نفسه من عام ٢٠١٥.

وأضاف الجهاز المركزى للتعبئة العامة أن معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥- ٢٩ سنة) بلغ ٢٧,٣٪ من إجمالي قوة العمل في الفئة العمرية نفسها، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور ٢١,٠٪، وبين الشباب الإناث ٤٦,٨٪ من إجمالي قوة العمل في الفئة العمرية نفسها، و١٩,٩٪ معدل البطالة للفئة العمرية (١٥- ١٩ سنة)، و٢٥,٧٪ معدل البطالة للفئة العمرية (٢٠- ٢٤ سنة)، و٣١,٣٪ معدل البطالة للفئة العمرية (٢٥- ٢٩ سنة)، و٣٦,١٪ معدل البطالة بين حملة المؤهلات من الشباب (١٥-٢٩ سنة).

بينما بلغ معدل البطالة للشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها ٣٦,١٪ من إجمالي قوة العمل في الفئة العمرية نفسها، وبلغ ٢٧,٠٪ معدل البطالة للذكور من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها في الفئة نفسها، و٥٩,٣٪ معدل البطالة للإناث من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية وما فوقها في الفئة نفسها [٢].

وتعود هذه المعدلات غير المسبوقة من البطالة إلى تضاعف أعداد الخريجين في ظل تراجع جودة مخرجات التعليم التي يتطلبها سوق العمل، ومحدودية الفرصة في الحصول على عمل في الداخل أو الخارج.

ثانيًا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل، وفي الإطار نفسه تسعى إلى تقديم رؤية لتطوير ثقافة العمل لدى الشباب بما يحقق التنمية المستدامة للخريجين من خلال عدة أهداف فرعية، وهي:

١- التعرف على واقع العملية التعليمية وتقييم مخرجاتها.
٢- التعرف على واقع الخريجين في سوق العمل.
٣- التعرف على التحديات التي تواجه الخريجين مع سوق العمل.
٤- تحديد المعلومات والمهارات اللازمة للخريجين، والتي تساهم في تلبية احتياجات سوق العمل.
٥- التعرف على آليات تكيف الخريج مع مشكلات سوق العمل.
٦- تحديد آليات التمكين اللازمة للشباب قبل وبعد التخرج.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة

ولتحقيق الأهداف المقترحة لهذه الدراسة؛ تم اقتراح الأسئلة التفصيلية التالية والتي من المتوقع أن تجد الدراسة إجابات لها.

١- ما حجم الخريجين في مصر؟
٢- ما التحديات التي تواجه الخريجين مع سوق العمل؟
٣- ما طبيعة الاستعدادات للخريجين قبل وبعد التخرج لسوق العمل؟
٤- ما المعوقات المانعة لمزاولة المهنة الملائمة للتخصص الدراسي؟
٥- ما آليات تكيف الخريج مع مشكلات العمل التي تواجهه؟
٦- ما مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في الحصول على فرصة عمل؟

٧- ما الرؤية المستقبلية للخريج بعد العمل وعلاقتها بحراكه الاجتماعي؟
٨- ما آليات التمكين التي يحتاجها الخريج؟
٩- ما رؤية الشباب لتطوير حجم الاستفادة من التعليم الجامعي واحتياجات التنمية المستدامة لفرص العمل ؟

رابعًا: منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهجية البحث الكمي والكيفي، وتبنت فكرة العمل في فريق في التطبيق وجمع البيانات، من المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والأمانة في جمع البيانات، وكان التطبيق يتم بشكل فردي في أماكن الإقامة أو العمل، بمحافظتي القاهرة والجيزة على عينة عمدية من الشباب خريجي الجامعات ولا يتجاوز ٣٥ عامًا ويعمل بالقطاع الحكومي أو الخاص وتم التطبيق خلال الفترة من٢٠١٦/٧/١ إلى ٢٠٦/١٠/١. وتم تصميم استبانة تقييم مدى مواءمة مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل من وجهة نظر شباب الخريجين. وتم تصميم استمارة الشباب مكونة من (٨٢) سؤالاً تنتظم في أربعة محاور أساسية بالإضافة إلى البيانات الديموجرافية، وهي: التعليم الجامعي (الواقع والمشكلات)، والاستفادة من مخرجات التعليم الجامعي، والتحديات التي تواجه الخريجين مع سوق العمل، والحلول وآليات التطوير للاستفادة من التعليم الجامعي وفرص العمل للشباب.

وقد مر تصميم استمارة الشباب بعدة مراحل تضمنت مسح التراث، وعمل دراسة استكشافية باستخدام تقنية المقابلة المفتوحة Unstructured Interview مع عدد (٢٠) من الشباب في القطاعين الحكومي والخاص. وقد تم حساب النسب المئوية عبر الاتفاق بين إجابات المبحوثين بأسلوب إعادة الاختبار بفاصل زمني تراوح بين أسبوع وعشرة أيام. وتم الحصول على نسب اتفاق للبنود تراوحت بين ٨٠، و٩٣٪ وهي نسب مقبولة تؤكد ثبات

الأداة. وتم اختبار صدق الأداة بأسلوب صدق المضمون وذلك من خلال عرض الاستمارة على أربعة* من المحكمين، من جامعة القاهرة وجامعة عين شمس، وبيَّنت النتائج اتفاق المحكمين على صدق مضمون الأداة في قياس الجوانب المختلفة للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ٩٠٪، ٩٥و٪. وفي ضوء ذلك أمكن للباحث التأكد من صلاحية الأداة واستخدامها في جمع البيانات اللازمة والاعتماد على نتائجها. كما تم إجراء المراجعة الميدانية والمكتبية على الاستمارات المستوفاة، وأسفرت المراجعة عن استبعاد (١١) استمارة للشباب أثناء المراجعة المكتبية. وتم إدخال البيانات وإجراء المعاملات الإحصائية، واستخدمت التكرارات والنسب المئوية، وحساب كا٢ للفروق بين طلاب الكليات النظرية والكليات العملية، ووفقاً لمتغير النوع.

تم التطبيق على عينة قوامها ٥٠٦ خريج وخريجة (٥٤,٩٪ من الإناث و٤٥,١٪ من الذكور)، من محافظتي الجيزة (٥٥,٧٪) والقاهرة (٤٤,٣٪). وتراوحت الأعمار ما بين ٢١ إلى ٣٥ سنة، ووقع ما يقرب من نصف العينة (نسبة ٤٨,٦٪) في الفئة العمرية من ٢٦- ٣٠ سنة، ونسبة ٢٩,٨٪ في الفئة العمرية من ٢١ إلى ٢٥ سنة، ووقعت نسبة ٢١,٦٪ في الفئة العمرية من ٣١ إلى ٣٥ سنة. وشكل الحاصلون على شهادة جامعية أو ما يعادلها الغالبية العظمي من العينة بنسبة (٧٢,٥٪)، كما كان أكثر من ربع العينة حاصلين على درجة أعلى من الجامعية (ماجستير ودبلومة) (بنسبة ٢٥,٩٪) ودرجة الدكتوراه (بنسبة ١,٦٪). أما عن التقدير في المرحلة الجامعية الأولي فقد حصل ٣٩,٥٪ من العينة على تقدير جيد وفي الشهادة الجامعية الأولي، ونسبة ٣٠٪ على تقدير جيد جدًّا، ونسبة ٢٠,٤٪ على تقدير مقبول، كما حصلت نسبة ١٠,١٪ على تقدير امتياز. واشتملت الدراسة على عينة من شباب الخريجين من الكليات النظرية (نسبة ٦٩,٦٪) ومن الكليات العملية (نسبة ٣٠,٤٪). كما اشتملت الدراسة الراهنة على نسبة ٦٠,٩٪ من غير

المتزوجين (أعزب) ونسبة قليلة جدًّا (١,٢٪) من المطلقين بالإضافة إلى أن أكثر من ثلث العينة (نسبة ٣٧,٩٪) كانوا متزوجين. أما عن طبيعة العمل الذي يمارسه أفراد العينة فقد جاء العمل في القطاع الخاص في المقدمة (نسبة ٤٧٪) يليه مباشرة العمل في القطاع الحكومي (نسبة ٤٠,٧٪). كما أقر نسبة ١٠,١٪ بأنهم يعملون في القطاع غير الرسمي بدون أية مظلة للتأمينات أو الحماية من الاستغلال أو الشعور بالأمن والاستقرار الوظيفي.

خامساً: مفاهيم الدراسة: سيتم استعراض مجموعة من المصطلحات وردت بالدراسة، وهي:

١- التعليم الجامعيUniversity Education :

تشير كلمة التعليم إلى جزء من عملية التربية، ذلك الجزء الخاص بالمحتوى وبالمهارات التي يجب أن يكتسبها الجيل النامي[٣]"، والتعليم كما ورد في لسان العرب؛ يشتق من علم بالشيء أحاطه وأدركه، وعلَّمه العلم والصنعة تعليمًا وعلامًا؛ جعله يتعلمها، ومن معانيه" الإتقان" فيقال: علم الأمر وتعلمه: أتقنه، وعلمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته[٤].

كما تعرفه " موسوعة المعارف التربوية" هو: "ترتيب وتنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم، ويتطلب ذلك انتقال المعرفة من مصدر إلى مستقبل، وتسمى هذه العملية بالاتصال". ونتيجة لأن التعليم المؤثر يعتمد على مواقف ومعرفة متجددة، فإن الحصول على تعليم فعال يستوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين أطراف العملية التعليمية، باستخدام الوسائل التكنولوجية [٥].

ويقصد بالتعليم العالي؛ كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة[٦].

التعليم بين الاستهلاك والاستثمار

بتطور النظرة الاجتماعية والاقتصادية للخدمة التعليمية، أصبح ينظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية تقدمها الدولة لتحقيق الإشباع لأفرادها، ثم تطورت هذه الأخرى إلى النظر للتعليم على أنه استثمار يحقق عائدًا اقتصاديًّا.

ونادى آدم سميثA. Smith بضرورة تصميم نظام تعليمي يركز بصورة أساسية على تعليم الأغنياء دون تدخل الدولة، أما تعليم الفقراء ومحدودي الدخل فإنه يقع على عاتقها بهدف تثقيفهم ومحو أميتهم تحقيقا للعدالة وتكافؤ الفرص التعليمية.

والتعليم كنمط استهلاكي يتميز بعدة خصائص لا تتوفر لغيره من أنماط الاستهلاك الأخرى، وهي كالتالي:

- يؤثر التعليم كاستهلاك على السلوك الاستهلاكي للفرد حسب المستوى التعليمي له.
- يؤدي التعليم إلى تغيير طبيعة العمل الذي يستطيع الفرد القيام به، من أعمال ذات مجهود بدني إلى أعمال تحتاج مجهودًا ذهنيًّا.
- التعليم كاستهلاك يؤثر في شخصية الإنسان بمنحه ثقافة ومعرفة تهيئ له فرص الحياة الكريمة (٧).

بالإضافة إلى فوائد أخرى يقوم التعليم بتوفيرها تعمل على زيادة الإنتاج وثروة المجتمع على المدى الطويل، هذا ما ساعد على ظهور نظرة جديدة للتعليم كاستثمار.

استندت النظرة للتعليم كنمط استثماري على العديد من المبررات، أهمها:

- يزيد التعليم من المقدرة الإنتاجية للفرد ومن ثم مقدرته على توليد الدخل.
- يزيد التعليم من إنتاجية المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي

وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

- يكشف التعليم عن استعدادات وميول الأفراد ويوجهها لخدمة الاقتصاد القومي والمجتمع.

– ينمي التعليم قدرة الفرد على البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي.

- ينمي التعليم قدرة الفرد على التكيف مع متطلبات العمل في أي قطاع، وفي مختلف الظروف.

هذه المبررات وغيرها، تؤكد أن الإنفاق على التعليم يعد استثمارًا، يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في معظم الأعمال التجارية والصناعية.

لقد أصبح التعليم الجامعي متنوعًا بين نمطين من التعليم، وهما: التعليم الجامعي الحكومي العام والتعليم الخاص، يلتحق بها الطلاب؛ ويرجع ذلك لتباين مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

مكونات التعليم العالي: إنَّ الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات المستفيدين.

١.مدخلات و مخرجات العملية التعليمية

أ– المدخلات: وتتمثل المدخلات فيما يلي:

- **الطلبة:** يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، واتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف والمهارات، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية، من خلال الاستثمار في تكوين الخريج كما هو الحال في تكوين رأس المال المادي(٨).

• **هيئة التدريس:** يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي والمهم في العملية التعليمية؛ حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم، بالشكل الذي يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية أخرى.

• **الوسائل المادية:** تشمل المباني بكل مرافقها، ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصًا أكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل، والمطبوعات، وأجهزة العرض....إلخ؛ تلك التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى.

ب. العملية التعليمية: ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج والتقويمات والاختبارات [٩] التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع.

المخرجات:

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية).

٢-المستفيدون من العملية التعليمية

إن العملاء المستفيدين من النظام التعليمي هم:

أ. الطلبة: ولم تقم هذه الجامعات وتمارس أوسع النشاطات أهمية في المجتمع إلا من أجل إعدادهم لحياة أفضل.

ب. أولياء الأمور: يعدون من أبرز عملاء النظام التعليمي ومؤسساته وذلك لسببين، أولهما: أنهم أودعوا أبناءهم الجامعات كي تعدهم لحياة مستقبلية أفضل في كل جوانبها؛ إذ يرون في أبنائهم مشاريع تحقق طموحاتهم.

ثانيهما: أنهم المساهمون في توفير الأموال اللازمة لهذه المؤسسات (المؤسسات الخاصة).

ج. **أرباب العمل:** ويتمثل أرباب العمل في المديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة، والذين سوف يعمل تحت إشرافهم المتخرجون من الجامعات.

د. **المجتمع:** وهو العميل النهائي للنظام التعليمي، الذي تصب فيه حصيلة الجهود التعليمية كافة من إعداد الأفراد وإنجاز للبحوث والدراسات.

٢- المواءمة:

تفترض المواءمة انسجامًا متبادلاً مع عالم العمل ومتطلبات التنمية الشاملة المستدامة، وتفرض المواءمة أيضًا أن يساهم التعليم العالي في المحافظة على المعرفة وتوسيع نطاقها وتعميقها ونشرها بشكل يتيح للإنسان حل مشكلاته. كما تقتضي المواءمة المحافظة على التنوع الثقافي، واحترام حقوق الإنسان [١٠]، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محورًا لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي[١١].

٣- العدالة الاجتماعية:

العدالة مفهوم يكتنفه الغموض، وأن ما جرى تطبيقه من العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ما هي إلا محاولات يقصد من ورائها الحفاظ على الحقوق التي أقرها القانون الطبيعي والأخلاقي[١٢] ويُنظر إلى العدالة من منظورات فلسفية واجتماعية مختلفة. فهناك العدالة القائمة على فكرة (الحق) Right، وهناك العدالة القائمة على فكرة (الخير) Good [١٣]. وتعني (العدالة الاجتماعية) Social Justice نوعًا من المساواة له أهميته الجوهرية في تحقيق الصالح العام [١٤].

مرتكزات العدالة الاجتماعية: لكن رغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة

الاجتماعية، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومن أبرزها:

* المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.

* التوزيع العادل للموارد والأعباء. * الضمان الاجتماعي.

* توفير السلع العامة. * العدالة بين الأجيال.

وتقترن المساواة في الفرص بثلاثة شروط، وهي:

(١) عدم التمييز بين المواطنين وإزالة التهميش والإقصاء الاجتماعي والحرمان من بعض الحقوق.

(٢) توفير الفرص، حيث لا معنى للحديث مثلاً عن التكافؤ في فرص العمل دون اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتوفير فرص العمل.

(٣) تمكين الأفراد من الاستفادة من هذه الفرص.

سادسًا: الإطار النظري

لم تعد مؤسسات التعليم العالي في العصر الحديث قاصرة على المحافظة على التراث الثقافي ونقله من حين إلى آخر، بل أصبحت في خدمة مجتمعاتها وتساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع، وتمد سوق العمل الحكومي والأهلي بالكوادر البشرية المؤهلة التي تلبي احتياجاته[١٥].

ويؤكد "عبدالله بطانة"[١٦] على أن ما أسماه الانفصام شبه الكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص في كثير من الدول النامية أدى إلى تراكم أعداد هائلة من الخريجين العاطلين عن العمل الذين يرفضهم القطاع الخاص، نظرًا لانخفاض نوعياتهم، وعدم ملاءمة قدراتهم وكفاءتهم لمتطلبات العمل في هذا القطاع، وتقلص دور الحكومات كجهات موظفة لمخرجات التعليم العالي.

كما أشار" شولتز" Schultz في دراساته عن الاقتصاد الأمريكي إلى

أن معدلات الدخل القومي تنمو بارتفاع المستوى التعليمي؛ حيث تزداد المقدرة الإنتاجية لأفراد المجتمع، ومن ثم تتحقق التنمية الاقتصادية(١٧).

وتتطلب عملية التنمية إحداث تغييرات جوهرية في النظام التعليمي كمنظومة متكاملة، كي يكون قادرًا على مواجهة واستيعاب متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا تتطلب تلك التنمية مجرد نقل المعرفة والتكنولوجيا من مكان لآخر، بل تتعداه إلى خلق العقل الذي يبدعها ويسيرها.

فمن حيث التغيير الكمي التعليمي، يجب توسيع قاعدة التعليم أفقيًّا لتشمل أعدادًا أكثر من المنتفعين، ورأسيًّا لتزداد عدد سنوات التعليم ويمتد الالتزام فيه لأطول فترة ممكنة والمتمثلة في التعليم العالي.

ومن حيث التغيير الكيفي يجب تطوير مناهج ونظم التعليم لخلق عقلية منهجية، وتزويد الأفراد بالمهارات والقدرات الفنية والتنظيمية التي تحتاجها خطط التنمية الشاملة(١٨).

ويوضح " تشارلز رايت ميلز " Charles Wright Mills في صفوة القوة أن التعليم يعد مدخلاً لفهم المجتمع من حيث النظرة لفوائد التعليم ووظائفه للفرد وللمجتمع، أمثال: بارسونز؛ الوظيفة الظاهرة والكامنة للتعليم، ومنها وظيفة الفرز Sorting وفقًا لمعيار الجدارة Merit ومنح ذوي القدرات الأعلى فرصًا ومسارات أعلى في التعليم وفرص العمل الهامة.

وأكد "ميلز" على فكرة تحيز نظام التعليم لصالح الطبقة الحاكمة، وأن التعليم يحافظ ويعيد إنتاج التفاوت الاجتماعي، وأنه أحد ميكانزمات إعادة الإنتاج الاجتماعي في المجتمع(١٩).

وبالنظر إلى المجتمع المصري نجد في ضوء نظرية صفوة القوة "لرايت ميلز" أن هذه القوة هي المسيطرة اجتماعيًّا، بل وتتمتع بالعديد من المزايا التي لم يحصل عليها باقي طوائف المجتمع.

وبالنظر لكتابات " بيير بورديو" Pierre Bourdieu حول دور التعليم

في إعادة الإنتاج الاجتماعي من خلال مقولته "كي يتغير العالم يحتاج المرء إلى تغيير الطريقة التي يصنع بها العالم، وهذه هي الرؤية والممارسة العملية التي يتم عبرها إنتاج وإعادة إنتاج الجماعات " من أجل أن نحصل على إجابة وافية عملية لمسببات تدهور الوعي لدي الأجيال الصاعدة في مصر، إذ كنَّا نبحث، عن مسببات أزمة الوعي في مجتمعاتنا وأن القيم الثقافية السائدة هي إحدى العقبات الضخمة أمام عملية إنضاج الوعي لدى جموع البشر(٢٠).

وقد وصف" أنطونيو جرامشي" التعليم كسبيل لهيمنة الدولة البرجوازية وكمصدر أساسي لتزييف الوعي الجمعي، حتي أوضح" بورديو" دور المنظومة التعليمية بشكل مفصل كمنظومة تعيد إنتاج نفسها وإنتاج المجتمع.

ورغبة في تبيان دور التعليم في إعادة إنتاج المنظومة القائمة، فلا بد له من الذهاب إلى ما بعد التفسير البنيوي للنسق الاجتماعي، باعتبار أن هناك عملية إعادة إنتاج ذاتي من قبل النسق لنفسه؛ ففي عملية دائرية يعيد النسق بناء نفسه وينتج كامل أدواره. ويتركز هذا العمل حول (نسق التعليم) باعتبار أن المؤسسة التعليمية تحتكر التلقين الشرعي، ولديها رتابة عمل هي غاية في التنميط، ويرى أيضًا أن الوضع الاجتماعي إنما ينطلق من الحقل الجامعي الذي ينتج التفاوتات والاختلافات الاجتماعية.

إنَّ نسق التعليم حسب "بورديو"، مكان لإقرار وترسيخ الثقافة، أي مكان فرض التعسف الثقافي وإنتاج التدابير الثقافية اللامتكافئة ووهم الحيادية.

وعندما ننظر إلى الحالة المصرية، نجد أنفسنا أمام نسق تعليمي يسهم ليس فقط في إعادة إنتاج الوضع القائم بل يجعلة يزداد تدهورًا، فإن الوضع في مصر – فيما يتعلق بالتفاوت الطبقي– أصبح يفرز ازدواجية الجامعات.

ويمكن مما سبق أن نستخلص ما يلي:

١– تروج الجامعات الثقافة السائدة لدى الطبقة المهيمنة والتي تظهر عدم تكافؤ فرص التعلم بالجامعات.

٢- إن تخلف العملية التعليمية ضروري لبقاء المجتمعات الرأسمالية، كسبيل لإعادة إنتاج القيم السائدة وتوفير أعداد كبيرة من الموظفين الخاضعين والتأمين بإعادة إنتاج أعداد كبيرة من العمال المتسربين من التعليم، وهي المكون الأساسي لجيش العمل الاحتياطي.

٣- إن نسق التعليم من المدرسة إلى الجامعة هو مجال دائم للصراع الثقافي، يحتاج عملية نضالية واسعة الأفق، حتى نعطي الأجيال القادمة الفرصة في الإبداع والتحرر من كل أشكال الدوغمائية التي لا تنتج سوى التخلف(٢١).

سابعًا: صعوبات الدراسة

واجهتنا عدة صعوبات أثناء إعدادنا لهذا البحث، أبرزها:

- تنوع المعلومات وتباينها من مختلف المصادر: وزارة التعليم العالي، والقوى العاملة، ومركز دعم واتخاذ القرار...إلخ.
- صعوبة تعميم النتائج المتحصل عليها لمحدودية العينة.

ثامنًا: الدراسات السابقة

بعد رصد واستقراء ما أتيح لنا الاطلاع عليه من التراث البحثي – بشقيه النظري والميداني – قد تبين أن غالبية هذه الدراسات تمت في إطار البحوث الاجتماعية والتربوية والإدارة والاقتصاد والتخطيط، وقد تم تصنيف الدراسات السابقة من خلال ثلاثة محاور، وهى:

المحور الأول: (الفجوة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل) ويشمل عدة **دراسات ومنها:**

دراسة "Theodore P. Gerber and David R. Schaefer,"(٢٢) ٢٠٠٤، التدرج الأفقي للتعليم العالي في روسيا: المسارات، والفروق بين الجنسين ومخرجات سوق العمل.

باستخدام بيانات المسح التي تم جمعها في خريف عام ٢٠٠٠، حلل

الكتاب أربعة جوانب من التباين "الأفقي" بين طلبة الجامعات الروسية، وهى: مجال التخصص، والتكلفة (التعليم مدفوع المصروفات في مقابل التعليم المجاني)، والكثافة (الدراسة بالدوام الكامل مقابل الدراسة جزء من الوقت)، وتوقيت الدراسة (السوفيتي مقابل حقبة ما بعد الاتحاد السوفيتي). ولكل نوع من التباين، كان هناك فحص للمسارات عبر الوقت، والفروق الجندرية، والآثار المترتبة على الأرباح وفرص العمل. وفي روسيا، كما في أماكن أخرى، فإن التباين الأفقي للتعليم العالي له عواقب متدرجة. وعلى عكس العديد من البلدان، لم تقل الاختلافات بين الجنسين في روسيا وعلى طول الأبعاد الأفقية؛ وفي الواقع، اتسعت الفجوة بين الجنسين في الدراسة بدوام جزئي. ولكن شكل إدخال قوى السوق في مجال التعليم العالي والاقتصاد، شكل كلا من توزيعات الذكور والإناث في التخصص، والتكلفة، والكثافة. ومزايا سوق العمل التي تعود إلى الشهادة الجامعية تختلف عبر هذه الأبعاد الأفقية وتوقيت الدرجة العلمية. وتشبه بعض الأنماط التي لوحظت في روسيا تلك الموجودة في الولايات المتحدة، في حين تعد بعض الأنماط الأخرى متميزة.

-دراسة " هناء بنت محمد أمين" ٢٠١٢ [٢٣]، التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان.

تمت إدارة المسح من قبل فريق عمل الوزارة وبالتعاون مع المركز الدولي لأبحاث التعليم العالي في جامعة كاسل – ألمانيا من خلال استبيان إلكتروني (٦٠ سؤالاً – ٢٤٥ متغيرًا) تضمن ثلاثة محاور: البيئة التعليمية، والمرحلة الانتقالية من التعليم العالي لسوق العمل، وعالم الوظيفة والعمل.

وتم جمع البيانات إلكترونيًّا من خلال الموقع الإلكتروني للمسح، واستخدام البريد إلكتروني والرسائل النصية القصيرة للتواصل مع الخريجين وتشجيعهم على المشاركة، وبلغت نسبة الاستجابة ٢٣٪.

ولكن رغم كل هذه الجهود، يلاحظ أن مؤسسات التعليم العالي والمشرفين

عليها أغفلت جانبًا مهمًّا من جوانب العملية التعليمية؛ ألا وهي تقييم خريجيها ومتابعتهم لمعرفة مدى مواءمة المهارات والكفايات التي يمتلكها هؤلاء الخريجون مع متطلبات سوق العمل.

وكشف التقرير أن التوزيع النسبي لقوة العمل حسب الجنسية في عام ٢٠١٠ بلغ ٤٧٪ للعمانيين مقابل ٥٣٪ للوافدين، وكشفت مؤشرات سوق العمل أن غالبية العمانيين تفضل العمل في القطاع العام بحكم ما يتميز به من استقرار وأمان وميزات اقتصادية وإدارية، وبلغت نسبة التعيين فيه ٨٤٪ في عام ٢٠١٠. وبلغت نسبة العمانيين العاملين في القطاع الخاص ١٤٪ عام ٢٠١١.

وعن المهارات المطلوبة في سوق العمل من خلال مسح آراء أرباب العمل: مسح المدراء التنفيذيين في سلطنة عمان – تقرير التنافسية العالمية، وبلغ عدد المشاركين بالمسح ١٦٨ ونسبة الاستجابة ٩٩٪ .

وكشفت المؤشرات الإحصائية للتعليم العالي أن المقيدين في تخصص الإدارة والتجارة والهندسة وتكنولوجيا المعلومات بلغ ٥٢٪، وأن المقيدين في العلوم الطبيعية والفيزياء بلغ ٤٪، وبلغت نسبة الإناث في التعليم العالي بشكل عام ٥٠٪. وأن بيانات مسح خريجي التعليم العالي توفر ما يلي:

- معلومات للطلبة وأولياء الأمور وراسمي السياسات.
- مواءمة برامج التعليم العالي مع سوق العمل.
- توفير تغذية راجعة لمؤسسات التعليم العالي.
- يدعم عملية الاعتماد وضمان الجودة.

نفذت وزارة التعليم العالي مسحًا لخريجي التعليم العالي في الفترة ١٧ أبريل – ٣١ يوليو ٢٠١٠م.

وقد أسفرت النتائج عن عجز الخريجين في المهارات الناعمة للقرن الحادي والعشرين، تمثلت في مهارات القدرات ٣٧٪، ومهارات الاتصال

٣٣٪، و المهارات التنظيمية ٣٣٪.

- **دراسة "Pantelis Kazakis & Alessandra Faggian" ٢٠١٦** [٢٤]. الحراك والتعليم ومخرجات سوق العمل بالنسبة للخريجين في الولايات المتحدة: هل الانتقائية مهمة؟

استهدفت الدراسة سلوك الهجرة الداخلية بين خريجي الجامعات وآثارها على حياتهم ومسارهم المهنيين. اعتمدت الدراسة على مجموعة من المسوح، وكان المصدر الرئيس للبيانات هو الاعتماد على نظم البيانات الإحصائية للعلماء ومهندسي البيانات Scientists and Engineers Statistical Data System (SESTAT) التي تقدم من قبل مؤسسة العلوم الوطنية. والـ (NSF) هو مزيج من ثلاثة مسوح:

- المسح الوطني لخريجي الكليات (NSCG).
- المسح الوطني لخريجي الكليات حديثي التخرج(NSRCG) .
- مسح الطلاب الحاصلين على الدكتوراه.(SDR)

أوضحت نتائج الدراسة أن أكثر الخريجين الذين يهاجرون يكون متوسط رواتبهم أعلى حتى بعد ضبط جميع عوامل الاختيار الأخرى. كما كشفت النتائج أن العاملات يعانين أكثر من العمال من تدني المرتبات، وظهر هناك ارتباط بين خبرة ومستوى التعليم وحجم العمل مع متوسط الراتب. كما يكافئ سوق العمل بين مختلف مجالات الدراسة بأشكال مختلفة. ومن ثم فإن اختيار الخريج للهجرة يرتبط بمعدلات الأجور المرتفعة. كما اتضح أن هناك علاقة بين معدل الراتب ومستوى التعليم وحجم الوظيفة.

المحور الثاني: قياس جودة مخرجات التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل. ومنها:

دراسة " A BELÉN FERNÁNDEZ CASAD, "[٢٥] ٢٠١٢ العلاقات بين

التدريب وسوق العمل: هيكل العمالة في منطقة مورسيا (١٩٩٨-٢٠٠٨).

يعد هذا البحث إجراء مراجعة لهيكل سوق العمل لمنطقة مورسيا. ركزت الدراسة على الشباب من الفئة العمرية من ١٨ إلى ٣٥ بهدف معرفة موقع هذه الفئة في سوق العمل، ومراجعة مستويات التعليم، ومدى تأثير متغيرات البيئة الأسرية، والنوع والعمر باعتبارها من العوامل الهامة في أوضاع الشباب ضمن القوة العاملة النشطة، فضلاً عن الموقف من أصحاب الأعمال والعاملين والعاطلين عن العمل. وعلاوة على ذلك، ومن جهة نظر ديناميكية، سيكون من المثير للاهتمام استعراض التطور في فترتين زمنيتين مختلفتين، هما: ١٩٩٨ و٢٠٠٨ لنرى إذا كنا نستطيع تأكيد ما إذا كان هيكل العمالة والعوامل التي تحدد طبعة هذا الهيكل ثابتة، أم هي عبارة عن استجابة لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في فترة زمنية معينة، وهو في هذه الحالة، العقد علىالذي سبق الأزمة المالية والاقتصادية والتي تؤثر علينا اليوم.

- **دراسة Murat Anil Mercan, Mesut Karakas,Sadettin Haluk Citci, Mehmet Babacan [26] ٢٠١٥، التحليل القائم على قطاع من قطاعات التعليم، وعدم تطابق في سوق العمل التركي.**

استهدفت الدراسة بحث وجود مشكلات التعليم الأقصى والتعليم الأدنى في سوق العمل التركي. ومن أجل التعامل مع هذه المسألة، تم الاستفادة من مسح القوى العاملة المنزلية عام ٢٠٠٩، والذي غطي ١٤٥،٩٣٤ من الأفراد ضمن ٢٧ قطاعًا. وقد تم استخدام مقياس موضوعي لعدم التطابق بين التعليم والوظيفة استنادًا إلى مستوى متوسط من التمدرس كأداة رئيسة في التحليل. وكشفت النتائج نقطتين هامتين: أولا، تم العثور على مستويات عالية من المشكلات الخاصة بالتعليم الأقصي والتعليم الأدنى في مجموعات العمل القطاعية. ثانيًا، أظهرت النتائج أن هذه المشاكل ليست خاصة بعدد قليل من

القطاعات، لكنها واسعة الانتشار بين العديد من المجموعات المهنية القطاعية، والتي خلقت مشكلات خطيرة بالنسبة للاقتصاد التركي. وعلاوة علـــى ذلـــك، قمنا بعمل تحليل أواكساكا Oaxaca للتحقيق من آثار التعليم الأقصى والتعلـــيم الأدنى على الأجور.

-**دراسة " Stephanie Chapman " ٢٠١٦[27]، القيود على التعليم ودخول سوق العمل.** استهدفت لدراسة التعرف علي أثر برامج المـــنح الدراســـية الاستحقاقية والقروض الطلابية على مخرجات سوق العمل بعد التخـــرج. وقد أوضحت النتائج أن التأهل لبرامج المساعدات الدراسية الاســـتحقاقية، يؤدي إلى تراجع كبير في القروض الطلابية، بالإضـــافة إلـــى انخفـــاض الدخل لمدة سنة بعد التخرج. وباستخدام أهلية المنح الدراسية الاســـتحقاقية باعتبارها أداة للحصول على قروض، فإن أولئك الخريجين الذين حصلوا على قروض مرتفعة كانوا أعلى دخلاً بعد التخرج، ولديهم قـــدرة كافيـــة على تعويض مبالغ قروضهم خلال عامين إلى ثلاثة أعـــوام. وبدراســـة تباين النتائج فيما يتعلق بالقدرة ودخل الأسرة، تشير النتائج إلى تلك القيود الائتمانية التي تصنعها القروض قصيرة الأجل بعد التخرج.

-**دراسة سليمان بن سالم الحسين[28] ٢٠١٦**، رفع مستوى الجودة فـــي بـــرامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبـــات سوق العمل. استهدفت الدراسة رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العـــالي من خلال التعرف على إسهام مشاريع التخرج التـــي يقـــوم بهـــا الطـــلاب الجامعيون الدارسون في درجة البكالوريوس أو ما يعادلها في إيجاد التكامـــل بين التعليم الجامعي وسوق العمل. وما يواجهه الأكـــاديميون والطلبـــة مـــن معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك التكامـــل، وســـبل التغلـــب علـــى الصعوبات وطرق تذليلها. واستخدمت الدراسة ثلاث أدوات، وهي: الاستبانة والمقابلة وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبـــة، وذلـــك لجمـــع البيانات من الأكاديميين والطلبة المنتمين إلى عشر جامعات وكليات جامعيـــة

بسلطنة عمان. وقد أكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فعال في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل. وتعريف الطالب بوظيفته المستقبلية عندما ترتبط تلك المشاريع بسوق العمل وتتاح الفرصة للطالب الجامعي للتفاعل في أثناء عمل المشروع مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية؛ لذا فإن الدراسة الحالية توصي بتطوير الآلية التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية في إيجاد التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مع الاستمرار في استعمالها أداة من أدوات تقويم الطلبة الجامعيين، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الجامعات وطلابها.

المحور الثالث: الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية لرفع الكفاءة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل ومنها.

- **دراسة " Bola Udegbe (٢٠٠٧) [٢٩]، السياسة الاجتماعية وتحديات التنمية في نيجيريا وغانا: حالة التعليم وسياسات سوق العمل.**

استهدفت هذه الدراسة التحقق من سياسات التعليم والعمل والنتائج المترتبة عليهما في غانا ونيجيريا. وأكدت نتائج الدراسة على أنه يجب على الدول الأفريقية أن توجه أيديولوجيتها وهيكلها للخدمات الاجتماعية، وبخاصة التعليم ورفع كفاءة ومهارة الأفراد. وأن تعزيز القدرات الاجتماعية يزيد من القدرات النفسية والجسدية للأفراد، وزيادة قدرات الأفراد يمكنهم من المساهمة في النمو الاقتصادي وفي تنمية مجتمعهم.

- **دراسة "Moira Nelson" (٢٠٠٨) [٣٠]، سياسة التعليم وتبعاتها على شفافية سوق العمل في الدانمارك،** ألمانيا، وهولندا.

وتستهدف الدراسة وضع نموذج نظري للعلاقة بين السياسة التعليمية وشفافية سوق العمل من خلال بناء مؤشرين يعبران عن أنواع من سياسات التعليم اللازمة للحد من هذا الخطر المتزايد (مؤشر اكتساب المهارة Skill Acquisition Index، ومؤشر شفافية المهارة Skill Transparency) فضلاً عن

استكشاف مقدار التباين بين الدول (الدانمارك وألمانيا وهولندا) بتباين مدى نجاح الدولة في تطوير السياسة التعليمية للتصدي لهذا الخطر. تم تحليل الأسباب وراء تصنيف البلاد على هذين المؤشرين، وقد كشفت مجموعة التحليلات الإحصائية عن اختلاف أنماط التعليم في البلدان موضع الدراسة، وأن ثمة دورًا واضحًا للشركات الخاصة في معالجة التهميش وسوق العمل.

وقد أظهرت النتائج أن الإصلاح السياسي في الدانمارك، وألمانيا، وهولندا أدى إلى تغير في السياسات. ففي الدانمارك، كان للشركات الخاصة تأثير أقوى من الدولة، وقد شاركت هذه الشركات بشكل كبير في تدريب العمال العاطلين عن العمل. واستثمرت بالفعل في تكوين مهارات العمال. أما في ألمانيا، فكانت الجهات الحكومية هي المعنية بوضع السياسات. ولعب رجال الأعمال دورًا في تحفيز مشاركة شركات في سوق العمل النشطة، وقد استهدفت السياسات الأفراد العاطلين عن العمل. وفي هولندا، فإن الدولة كان لديها إلى حد كبير دور في خدمات إعادة الإدماج بعد الخصخصة، وخاصة إدماج العمال المهمشين في سوق العمل والاستفادة منهم ومن تطوير الخبرات لديهم.

– دراسة " **حميد بوزيدة ٢٠١٠** [٣١]، **مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر.** استهدفت الدراسة التعرف على سوق العمل في الجزائر، والوقوف على الأسباب التي أدت إلى تزايد بطالة الجامعيين بشكل مطرد، وتقديم الآليات التي وضعتها الدولة للحد من البطالة وإدماج حاملي الشهادات الجامعية في سوق العمل. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: لن يكون للتعليم الجامعي دور فعال في المجتمع إن لم يتم استغلال مخرجاته التي تتمثل في الموارد البشرية التي تم تكوينها علميًّا، كما أن هذه الكفاءات لن تتمكن من أداء دور فعال وريادي في سوق العمل إن لم يتم وضع خطط وسياسات للتنسيق بين المؤسسات الجامعية من جهة وباقي المؤسسات

الأخرى التي تنتمي لباقي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة ثانية. ومحاولة تطبيق أنماط تعليمية مستخدمة في بلدان العالم المتقدمة الأخرى أو تطوير استخدامها إن كانت مستخدمة، مثال ذلك، دورات التعليم المستمر، والتعليم المفتوح، والتعليم عن بعد والتعليم التعاوني، وهذا الأخير يستثمر دمج الدراسة والعمل.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

لا شك أن التراث العلمي السابق، قد ساهم في تكوين قاعدة معرفية مهمة حول أهم قضايا التعليم الجامعي في مصر، على صعيد التحديات والإشكاليات التي تواجه هذه المنظومة، وآفاقها المستقبلية من جانب آخر، الأمر الذي أثرى الإطار المعرفي، وساهم في بلورة حدودها وتحليل الدراسة الميدانية في ضوء واقع التعليم الجامعي المعاصر، والخروج برؤية تحليلية وتفسيرية لطبيعة العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل بقطاعاته المتنوعة.

إلا أنه ورغم ذلك، فإن تحليل الدراسات السابقة، قد أسفر عن عديد من جوانب القصور التي شابت أداء هذه الدراسات، نفصلها كما يلي:

- من وجهة النظر الموضوعية تحقق ما كان يطمح إليه من إبراز التنوع المحلي والإقليمي والعالمي في الدراسات، مع التنوع بين الدراسات النظرية والميدانية، والتنوع في الأدوات المستخدمة بين الكيفية والكمية والتنوع في العينات محل التطبيق.
- في ضوء مستويات المقارنة يتضح أن هناك متغيرات داخلية وخارجية تختلف في التأثير على فهم وتحليل القضية من دولة لأخرى والتشابه بين الدول والفجوة بينها وبين الدول الغربية في رسم السياسات المستقبلية.
- يتضح وجود العديد من المعوقات تقف أمام تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وهي ملفات شائكة، مثل: ملف البطالة، وملف

نوع العمل، وملف الهجرة بأنواعها.....إلخ.

- إغفال الدراسات والقضايا والإشكاليات التي تواجه العنصر البشري من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، ومستوى تأهيلهم، وتأثير هذه العوامل على كفاءة أدائهم التعليمي والبحثي.
- إغفال لعنصر الطالب وسيادة النظرة الفوقية لهذا العنصر رغم كونه الركيزة الأساسية في منظومة التعليم عامة والتعليم الجامعي على وجه الخصوص.
- غلبة الطابع الوصفي نتيجة لاستخدام المنهج الوصفي دون أية محاولة لتجاوز مرحلتي الرصد والوصف إلى التحليل والتفسير والنقد، ووضع آليات للحلول.
- الانبهار بالنماذج العلمية في تطوير التعليم العالي خاصة المنظورات الغربية الخاصة بقضية ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي ودون مراعاة لخصوصية هذه النماذج العالمية.

تاسعًا: نتائج الدراسة

تم تحليل الدراسة الميدانية على عينة الشباب، من خلال النقاط التالية:

أولاً: واقع التعليم الجامعي ومشكلاته

١. العوامل الفاعلة في التحاق الطلاب بكليات بعينها:

في محاولة للتعرف على ما إذا كان الطالب(ة) قد التحق بالكلية التي يرغب بها، أوضح أكثر من ثلث العينة (٦٧,٢٪)، أن هذه الكلية هي الكلية التي كانوا يرغبون في الالتحاق بها، في حين أشار نسبة تقترب من ثلث العينة (٣٢,٨٪) إلى أنهم قد أجبروا على الدخول لكليات بعينها. وقد تشكلت رغبات من دخلوا الكلية وفقًا لرغباتهم في ضوء مجموعة من المبررات، جاء في مقدمتها ما يلي:

تتوافق الكلية مع ميولي ورغباتي (بنسبة ٤١,٩٪)، واختيار التنسيق (نسبة ٣٦٪)، وهي كلية مهمة جدًّا في المجتمع (نسبة ١٩,٨٪)، أو أن مجال العمل من خلالها أسرع وأوسع (نسبة ١٨,٢٪). وأشار بعض المشاركين إلى مبررات أخرى شكلت رغبتهم في هذه الكلية، منها: تتيح الكلية للخريجين فيها مكانة أفضل، تتيح الفرصة للعمل الحر، ولأنها أسهل من غيرها، وأخيرًا "لأن الكليات العملية صعبة على الفاضي". وتؤكد هذه المبررات أن ما زال هناك طلاب يدخلون الكليات التي يرغبون فيها ويجدون فيها اهتماماتهم ورغباتهم.

أما من أجبروا على كلية بعينها فقد أرجعوا سبب هذا الجبر إلى المجموع الذي حصلوا عليه في الثانوية العامة (نسبة ٢٧,٣٪)، أو الحصول على شهادة وخلاص (نسبة ٨,٩٪).

٢. تصورات الخريجين لجدوي التعليم الجامعي الخاص في مقابل الحكومي:

باستقراء النتائج المتعلقة باتجاهات الخريجين نحو تفضيل التعليم في الجامعات الحكومية مقارنة بالتعليم في الجامعات الخاصة أو التعليم المتميز، تم وضع مجموعة من المؤشرات التي تعكس هذا التفضيل من عدمه (كما هو موضح بالجدول رقم١).

جدول رقم (١) اتجاهات الخريجين نحو التعليم الجامعي الحكومي

المؤشر	ك	٪
١.التعليم في الجامعات الخاصة أفضل من التعليم في الجامعات الحكومية:		
نعم	١٦١	٣١,٨
لا	١٤٧	٢٩,١
لا فرق	١٩٢	٣٧,٩
٢.خريج الجامعات الخاصة يجد فرص عمل أكثر من خريجي الجامعات الحكومية:		
نعم	٩٠	١٧,٨
لا	٩٢	١٨,٢

حسب الكلية	٢٠٢	٣٩,٩
٣.التعليم في الجامعات الحكومية يؤهل الخريج لسوق العمل:		
نعم	٣٨	٧,٥
إلى حد ما	٢٥٥	٥٠,٤
لا	٢١٣	٤٢,١
٤.برامج التعليم المتميز (بالمصروفات) في الجامعات الحكومية أفضل من التعليم غير المتميز:		
نعم	١٧٩	٣٥,٤
لا	٧٠	١٣,٨
لا أعرف	٢٥٦	٥٠,٦

بالنظر في الجدول السابق يتضح أن ثمة مؤشرات على وجود تصورات متقاربة لدى الخريجين حول التعليم في الجامعات الحكومية مقارنة بالتعليم في الجامعات الخاصة أو التعليم المتميز، فقد أوضحت النتائج ما يلي:

- تقارب نسبة من أكدوا على أفضلية التعليم الجامعي الخاص (نسبة ٣١,٨٪) ونسبة أفضلية التعليم الحكومي (نسبة ٢٩,١).
- لا تتوقف فرص العمل المتاحة بسوق العمل على نوع التعليم الجامعي (خاص/حكومي) بل تتوقف بشكل أساسي على نوع الكلية.
- تأكيد أكثر من نصف العينة (٥٠,٦٪) على عدم معرفتهم بما إذا كانت برامج التعليم المتميز التي أدخلت بعدد كبير من الكليات بالجامعات الحكومية مفيدة للخريجين أم لا.

ومع إيجابية النتائج السابقة (حيث ما زال الخريج يشعر بأهمية التعليم بالجامعات الحكومية) إلا أنها لا يجب أن تؤخذ على علتها؛ فتقارب النسب هكذا بين التعليم الجامعي الحكومي والخاص والحكومي المتميز بل وانخفاضها، يؤشر على أن التعليم الحكومي الذي يقدم لشريحة كبيرة من المصرين أصبح ينظر إليه على أنه لا يقدم خريجًا جيدًا لسوق العمل.

تصورات الخريجين لجدوى الكليات النظرية في مقابل الكليات العملية:

يعتبر الحصول على فرصة عمل أحد العوامل المشكلة لتفضيل نوعية معينة من التعليم الجامعي على أخرى. وللتعرف على صدق هذه الفرضية، قمنا بسؤال المشاركين في الدراسة عن قدرة الكليات العملية على توفير فرص عمل للخريجين أكثر من الكليات النظرية، فجاءت الاستجابات لتوضح أن أمر الحصول على فرصة عمل يرتبط بنوع الكلية أكثر من ارتباطه بكونها كلية عملية أو نظرية (٥٣٪)، كما أوضح أكثر من ثلث المشاركين (٣٩,٣٪) على إمكانية الكليات العملية في توفير فرص عمل مقارنة بالكليات النظرية. وبالطبع فقد مال الذكور إلى تبني هذا الرأي مقارنة بالإناث (٢٢٪ للذكور في مقابل ١٧,٣٪ للإناث). وقد أرجعوا السبب في ذلك إلى حاجة سوق العمل للكليات العملية تكون أكبر، ولأن عدد الخريجين يكون أقل من الكليات النظرية، كما أن الكليات العملية تؤهل الطلاب لسوق العمل بشكل كبير "فالتطبيق العملي يوصل المعلومات بشكل أكبر". كما أكدوا على أن البلد في حاجة أكبر للتعليم العملي من التعليم النظري.

جدول رقم (٢)

تصورات الخريجين لجدوى الكليات النظرية مقابل الكليات العملية في سوق العمل وفقًا لمتغير النوع

أفضلية الكليات العملية	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٠٩	٢٢	٨٦	١٧,٣	١٩٥	٣٩,٣
لا	١٢	٢٤	٢٦	٦,٢	٣٨	٧,٧
ليس كل الكليات	١٠٦	٢١	١٥٧	٣١	٢٦٣	٥٣
المجموع	٢٢٧	٤٥,٨	٢٦٩	٥٤,٢	٤٩٦	١٠٠

٣. التعليم الجامعي والتكوين المعرفي والمهاري للطالب:

في محاولة للتعرف على مصادر التكوين المعرفي للطالب تم طرح سؤالين: أحدهما، حول الأوعية المعرفية التي تم الاعتماد عليها في فترة الدراسة، والآخر، حول الوسائل التي يعتمد عليها الطالب(ة) في تطوير مستواهم المهاري أثناء فترة الجامعة.

أ. **وسائل التكوين المعرفي:** جاءت النتائج المتعلقة بمصادر المعرفة التي يعتمد عليها الطلاب لتوضح أن حضور المحاضرات تشكل المصدر الرئيس للمعرفة لدى أكثر من نصف العينة (٥٧,٩٪)، يليه الكتاب الجامعي (٤٧,٢٪)، فالملخصات والملازم (٤٥,٥٪). ومن اللافت للنظر أن أغلبية الطلاب (٦٦٪) لا تتعامل مع المعامل مطلقاً للحصول على المعلومات، ولا على ورش العمل (٥٩٪)، أو حضور المؤتمرات والسيمنارات العلمية (٥٩٪).

وفي ظل الاستخدام الواسع لشبكة الإنترنت في التعليم الجامعي ودورها في إكساب الطلاب مهارات أفضل على مستوى التفكير والرؤية[٣٢] ورغم ذلك، فإن ثلث العينة (٣٣٪) لا تعتمد عليه كمصدر من مصادر الحصول على المعلومات المتخصصة.

وتشير هذه النتائج إلى محدودية الأوعية المعرفية التي يعتمد عليها طلاب الجامعة في تكوينهم المعرفي ليأتي التعليم الشفاهي كمصدر أساسي للمعرفة، ويغيب التعلم الذاتي والتدريب العملي؛ حيث ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير طرق التدريس إلا أنها كشفت عن زيادة العجز المالي العام عن مواجهة المطالب التعليمية للجامعات في ظل التطورات السريعة.[٣٣]

جدول رقم (٣) مصادر المعلومات التي تم الاعتماد عليها أثناء المرحلة الجامعية						
المصادر	أعتمد عليه تمامًا		أعتمد عليه بشكل متوسط		لا أعتمد عليه	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
كتب جامعية	٢٣٩	٤٧,٢	١٧٤	٣٤,٤	٩١	١٨
دروس خصوصية	–	–	–	–	–	–
ملخصات وملازم	٢٣٠	٤٥,٥	١٦٦	٣٢,٨	١٠٩	٢٢
حضور محاضرات	٢٩٣	٥٧,٩	١٦٣	٣٢,٢	٥٠	٩,٩
مراجع علمية	١٣٩	٢٧,٥	١٨٥	٣٦,٦	١٨٠	٣٦
تدريب عملي	١٧٠	٣٣,٦	١٤٣	٢٨,٣	١٩١	٣٨
ورش عمل	٨٩	١٧,٦	١١٠	٢١,٧	٣٠٠	٥٩
معامل	٨٥	١٦,٨	٧٨	١٤,٥	٣٣٥	٦٦
مواقع إلكترونية	١٤٤	٢٨,٥	١٨٨	٣٧,٢	١٦٩	٣٣
حضور مؤتمرات وسيمنارات علمية	٨٠	١٥,٨	١٢٥	٢٤,٧	٢٩٧	٥٩
أخرى تذكر	٥	١	١	٠,٢	١	٠,٢
إجمالي العينة	٥٠٦	١٠٠	٥٠٦	١٠٠	٥٠٦	١٠٠

ب.وسائل التطوير المهاري: أما عن الوسائل التي يعتمد عليها الطلاب في تطوير مستواهم المهاري أثناء المرحلة الجامعية فتكشف النتائج عما يلي: جاءت الدورات التدريبية (لغات – كمبيوتر) في المقدمة (بنسبة ٦٩٪) باعتبارها أهم وسائل التطور العلمي والمهاري، وأكد أكثر من نصف المشاركين (٥٥,٧٪) على أن من أهم وسائل رفع المستوي العلمي والمهاري كانت الكتب العلمية والثقافية والمراجع، يليها التدريب العملي (٤٤,١٪). كما أشار البعض إلى توفير الوسائل العلمية (معامل) (١٦,٤)، والتويفل (١٢,٥) والتحرير العلمي (٧,٧).

ج. طرق التدريس والاستفادة من المقررات الدراسية:

تتحقق الاستفادة ويتم التكوين المعرفي عبر مناهج وطرق تدريس يرى الطالب من خلالها أن المقرر الدراسي قد قدم إليه بطريقة تمكنه من الفهم والاستيعاب الجيد لمضمونه. ومن اللافت للنظر أن النتائج توضح أن ربع عينة الدراسة من الخريجين (نسبة ٢٤,٩٪) يؤكدون على أن طرق التدريس

(جدول رقم ٤)

نتائج كا^{2} للفروق بين طلاب الكليات النظرية والعملية في الاستفادة من محتوى المواد الدراسية

طرق التدريس والاستفادة		الكلية		الإجمالي
		نظرية	عملية	
نعم	ك	٦٤	٢٩	٩٣
	نسبة الصف	٦٨,٨٪	٣١,٢٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	١٨,٤٪	١٨,٨٪	١٨,٦٪
	الإجمالي	١٢,٨٪	٥,٨٪	١٨,٦٪
إلى حد ما	ك	١٧٩	١٠٤	٢٨٣
	نسبة الصف	٦٣,٣٪	٣٦,٧٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	٥١,٦٪	٦٧,٥٪	٥٦,٥٪
	الإجمالي	٥٣,٧٪	٢٠,٨٪	٥٦,٥٪
لا	ك	١٠٤	٢١	١٢٥
	نسبة الصف	٨٣,٢٪	١٦,٨٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	٣٠,٠٪	١٣,٦٪	٢٥٪
	الإجمالي	٢٠,٨٪	٤,٢٪	٢٥٪
إجمالي العينة	ك	٣٤٧	١٥٤	٥٠١
	نسبة الصف	٦٩,٣٪	٣٠,٧٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
	الإجمالي	٦٩,٣٪	٣٠,٧٪	١٠٠٪

*** كا^{2} دالة عند مستوي ٠,٠٠٠١

لم تسمح لهم بالاستفادة التامة من محتوى المقررات الدراسية. وتوضح نتائج الفروق بين تصورات طلاب الكليات العملية والكليات النظرية وجود فروق دالة إحصائيًّا (كا^{٢} دالة عند مستوي ٠,٠٠١). حيث أكد طلاب الكليات النظرية مقارنة بطلاب الكليات العملية على طرق التدريس في الجامعة لم تسمح لهم بالاستفادة التامة من محتوى المقررات الدراسية. (جدول رقم٤).

٤.التعليم الجامعي وتكوين مفهوم رأس المال الاجتماعي لدى الطالب:

من المتفق عليه أن ثقافة التطوع (كمؤشر من مؤشرات رأس المال الاجتماعي) تتشكل ويتم تبلورها بشكل أساسي أثناء المرحلة الجامعية، فهي عنصر مكمل للعملية التعليمية؛ ولأنها تصقل مهارات الطلاب وخبراتهم العملية والحياتية، وتعد مصدرًا للترفيه وتفريغ طاقات الطلاب بإيجابية وتزودهم بالمبادرة والإبداع والتفكير العلمي وتجعلهم أكثر جدية في صناعة القرار(٣٤).

ومن ثم تزداد ثقة الشباب بأنفسهم ووطنهم. ويكشف الوضع الراهن عن كثير من التحديات التي تعوق الوصول إلى المأمول لفلسفة الحياة الطلابية؛ حيث يتطلب ذلك إحداث تغيير جذري في اللوائح المنظمة للحياة الطلابية، بشكل يسمح بتقليل الظواهر السلبية بين الشباب، ومنها التطرف(٣٥).

وفي محاولة للوقوف على الدور الذي لعبته الجامعة في تكوين ذهنية قادرة على مساعدة الآخرين، وقادرة على خلق مواطن متعايش ومتوافق مع مجتمعه وقادر على مساعدة الآخرين؛ وضعت مجموعة من الأسئلة تلقي الضوء على هذا الجانب. وقد كشفت النتائج عما يلي:

أ. ممارسة نشاط تطوعي أثناء المرحلة الجامعية

جدول رقم (٥) ممارسة العمل التطوعي وفقًا لمتغيري النوع وطبيعة الكلية											
الاستجابة	النوع						طبيعة الكلية				
	ذكور		إناث		المجموع		نظرية		عملية		المجموع
نعم	٥٩	٤٢,٨	٨٠	٥٧,٨	١٣٩	٢٧,٨	٩٠	٦٤,٧	٤٩	٣٥,٣	١٣٩	٢٧,٦
لا	١٦٩	٤٧,١	١٩٠	٥٢,٩	٣٥٩	٧٢,٢	٢٦٠	٧١,٢	١٠٥	٢٨,٨	٣٦٥	٧٢,٤
المجموع	٢٢٨	٤٥,٩	٢٧٠	٥٤,١	٤٩٨	١٠٠	٣٥٠	٦٩,٤	١٥٤	٣٠,٦	٥٠٤	١٠٠

أوضحت النتائج أن أكثر من ربع العينة (٢٨٪) قد مارسوا أحد الأنشطة التطوعية أثناء فترة الجامعة، وكانت الإناث أكثر من الذكور ممارسة للأنشطة التطوعية (نسبة ٥٧,٨٪ للإناث مقابل نسبة ٤٢,٨٪ للذكور)، كما كان خريجو الكليات النظرية أكثر ممارسة للأنشطة التطوعية من خريجي الكليات العملية (٦٤,٧٪ في مقابل ٣٥,٣٪).

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، دراسة "مختار عيواج وزهية بوديار ٢٠١٤[٣٦]، التي أكدت على العمل على تأهيل الطالب أثناء المرحلة الجامعية عن طريق التوسع في نشاطات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني تساعد الطالب على رسم مساره التكويني العلمي و المهني.

وقد تمثلت الأنشطة التطوعية في: الاشتراك في الأنشطة التي تقدمها جمعية رسالة، والاشتراك في الأنشطة الطلابية، والاشتراك في أنشطة الجمعيات الأهلية، وقد شكلت جمعية رسالة مصدرًا لجذب الطلاب وحثهم على العمل التطوعي، وقد أقر ما يقرب من ثلثي العينة ٦٣,٣% بأن العمل التطوعي قد أسهم في تشكيل شخصيتهم وفهمهم للمجتمع.

أ. ممارسة الأنشطة الطلابية داخل الجامعة:

يعد العمل التطوعي وثقافة التطوع جانبًا مهمًّا من شبكات العلاقات والروابط التي يكونها الفرد، موضحة ما يملكه من رأس مال اجتماعي، وتشكل الأنشطة الطلابية وممارستها جانبًا آخر من رأس المال الاجتماعي.

وفي محاولة للتعرف على هذا الجانب، يتبين من الجدول رقم (٦) أن المرحلة الجامعية لا تعد فترة انطلاق للشباب نحو المشاركة والتكوين الاجتماعي (وهو مطلب أساسي من مطالب هذه المرحلة) فالأنشطة الجامعية لا يمارسها سوى ٢٠,٨٪ فقط من المشاركين في الدراسة، مما يعكس الحاجة للنظر بعين الاعتبار إلى هذا الجانب المهم. كما توضح النتائج أيضًا أن هذه الفترة تعد فرصة لممارسة الأنشطة لدى الذكور مقارنة بالإناث (٥٥,٢٪ للذكور، ونسبة ٤٤,٨٪ من الإناث)، ولطلاب الكليات النظرية مقارنة بالكليات العملية (نسبة ٦٢,٩٪ لطلاب الكليات العملية، مقابل نسبة ٣٧,١٪ لطلاب الكليات العملية). ورغم أنه كان من المتوقع وجود هذه النتيجة، فإنها تؤكد من ناحية أخرى على أهمية أن تركز سياسات التعليم العالي على الأنشطة ودورها في تكوين الطلاب وبخاصة الإناث وطلاب الكليات العملية.

جدول رقم (٦)

ممارسة الأنشطة أثناء المرحلة الجامعية وفقًا لمتغيري النوع وطبيعة الكلية

الاستجابة	النوع				طبيعة الكلية				المجموع	
	ذكور		إناث		نظرية		عملية			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٥٨	٥٥,٢	٤٧	٤٤,٨	٦٦	٦٢,٩	٣٩	٣٧,١	١٠٥	٢٠,٨
لا	١٧٥	٤٣,٦	٢٢٦	٥٦,٤	٢٨٥	٧١,١	١١٦	٢٨,٩	٤٠١	٧٩,٢
المجموع	٢٣٣	٤٦,٠	٢٧٣	٥٤,٠	٣٥١	٦٩,٤	١٥٥	٣٠,٦	٥٠٦	١٠٠

٥. التعليم الجامعي والأهداف الشخصية التي تحققت منه:

في محاولة للتعرف على الفوائد التي تحققت للطالب بشكل عام عبر سنوات التعليم الجامعي، فجاءت النتائج المبينة بالجدول رقم (٧) لتوضح ما يلي:

جدول رقم (٧)

التعليم الجامعي والأهداف الشخصية التي تحققت وفقًا لمتغير النوع

الأهداف	النوع				الإجمالي		قيمة كا٢	مستوي الدلالة
	ذكور		إناث					
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
التعليم الجامعى يضيف قيمة ومكانة للشخص في المجتمع	١٥٧	٦٦,٧	١٨٨	٦٩,١	٣٤٥	٦٨,٨	٠,٣٤٨	٠,١١
الحصول على شهادة فقط	٦٤	٢٦,٨	٥٧	٢١,٢	١٢١	٢٣,٩	٢,١١١	٠,٠٨٩
الحصول على فرص عمل أفضل	١٤٠	٦٠,٥	١٣٨	٥٠,٢	٢٧٨	٥٤,٩	٥,٣٣٠	*٠,٠١٣
المؤهل الجامعى له قيمة عند الزواج	٨٣	٣٥,٥	٦٣	٢٣,٤	١٤٦	٢٨,٩	٨,٧٨٩	**٠,٠٠٢
التعليم يساعد في تكوين الشخصية والنضج العقلى	١٢٤	٥٣,١	١٨٠	٦٦,٢	٣٠٤	٦٠,١	٨,٨٣٧	**٠,٠٠٢
إرضاء الأهل	٣٩	١٧,١	٢٧	١٠,١	٦٦	١٣,٣	٥,٣٥٣	*٠,٠١٥
التعليم يساعد في فرص الصعود الاجتماعي للفرد	٨١	٥٥,٥	١١٩	٤٤,٢	٢٠٠	٤٠,٢	٣,٨٩٥	*٠,٠٣٠

* كا٢ دالة عند مستوى ٠,٠٥ ** كا٢ دالة عند مستوى ٠,٠٠١

ترى نسبة ٦٨,٨٪ (أي أكثر من ثلثي العينة) أن التعليم الجامعي يضيف قيمة ومكانة للشخص في المجتمع، كما أن التعليم الجامعي يساعد في تكوين الشخصية والنضج العقلي لدى نسبة ٦٠,١٪، ويؤدي إلى إمكانية الحصول على فرص عمل لدى ٥٤,٩٪، كما يساعد في فرص الصعود الاجتماعي للفرد ٤٠,٢٪، وله قيمة عند الزواج ٢٨,٩٪، والحصول على

شهادة فقط ٢٣,٩٪، وإرضاء الأهل ١٣,٣٪. ومعنى هذا أن عينة الدراسة لديهم قناعات واضحة بدور التعليم الجامعي في حياتهم، وأنه قد حقق لهم عديدًا من الأهداف الشخصية.

وقد تباينت الأهداف التي تحققت من خلال التعليم الجامعي وفقًا لمتغير النوع الاجتماعي (كا^{2} كانت دالة إحصائيًّا على خمسة أهداف شخصية تحققت من خلال التعليم الجامعي). وكانت الفروق لصالح الذكور قد قسمت على أربعة أهداف مقارنة بالإناث؛ حيث أكد الذكور على دور التعليم الجامعي في الحصول على فرص عمل أفضل، والمؤهل الجامعي له قيمة عند الزواج، وإرضاء الأهل، والتعليم الجامعي يساعد في فرص الصعود الاجتماعي للفرد. أما الإناث فقد أكدن مقارنة بالذكور على دور التعليم الجامعي في مساعدتهن على تكوين الشخصية والنضج العقلي. ومعنى ذلك أن التعليم الجامعي لدى الإناث بخاصة فرصة لإثبات الذات وتشكيل الشخصية ونضوجها، وأن التعليم الجامعي قد حقق لهن هذا بالفعل.

٦. صور المعاناة أثناء مرحلة التعليم الجامعي (المعاناة):

وكما يتضح من الجدول التالي، جاءت صور المعاناة التي يتعرض لها الطلاب مرتبة على النحو الآتي:

التكدس الطلابي (٤٨,٢٪)، وعدم مواكبة المناهج الدراسية للتطوير (٤٧,٢٪)، وبخاصة عدم موائمة الجامعة للتطور التكنولوجي، وضغط الموارد والإمكانيات (٤٠,٥٪)، والتقييم غير العادل (٣٧٪)، وعدم وجود إنترنت داخل الكلية (٣٦٪)، وانتشار الانحلال الأخلاقي (٣٥,٤٪)، والاعتماد على الملخصات الخارجية (٣١,٢٪)، ونقص المعامل (٢٩,١٪)، والمناخ غير الديمقراطي (٢٨,٧٪)، وعدم توافر مكتبات جيدة (٢٦,٣٪)، والمباني المتهالكة (٢٣,٧٪).

جدول رقم (٨)
صور معاناة الخريجين أثناء المرحلة الجامعية

صور المعاناة	إلى حد كبير		إلى حد متوسط		إلى حد ما		لا أعرف	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
أعباء مادية من متطلبات التعليم	٩٢	١٨,٢	١٤٦	٢٨,٩	١٨٥	٣٧	٧٨	١٥,٤
التكدس الطلابى	٢٤٤	٤٨,٢	١١٨	٢٣,٣	١٠٩	٢٢	٣٢	٦,٣
صعوبة لغة الكتب	٨٥	١٦,٨	١٥٤	٣٠,٤	٢٠٣	٤٠	٥٩	١١,٧
الاعتماد على ملخصات خارجية	١٥٨	٣١,٢	١٠٠	١٩,٨	١٣٨	٢٧	١٠٧	٢١,١
عدم مواكبة المناهج للتطوير	٢٣٩	٤٧,٢	١٣٧	٢٧,١	٩٦	١٩	٣٤	٦,٧
المبانى المتهالكة	١٢٠	٢٣,٧	١٤٧	٢٩,١	١٦١	٣٢	٧٤	١٤,٦
عدم عدالة التقييم	١٨٧	٣٧	١٢٨	٢٥,٣	١١٨	٢٣	٦٨	١٣,٤
الدروس الخصوصية	٨٥	١٦,٨	٧٢	١٤,٢	١٢٩	٢٦	٢١٦	٤٢,٧
المناخ غير الديمقراطى	١٤٥	٢٨,٧	١٢٤	٢٤,٥	١١٤	٢٣	١٢١	٢٣,٩
عدم توافر مكتبات جيدة	١٣٣	٢٦,٣	١٣٤	٢٦,٥	١٥١	٣٠	٨٥	١٦,٨
عدم وجود إنترنت	١٨٢	٣٦	٩٧	١٩,٢	١٤٦	٢٩	٨٠	١٥,٨
انتشار العنف	٩٠	١٧,٨	١٠٤	٢٠,٦	١٤٠	٢٨	١٦٩	٣٣,٤
انتشار التطرف الفكرى	٩٩	١٩,٦	٩٦	١٩	١٢٥	٢٥	١٨٣	٣٦,٢
انتشار الانحلال الأخلاقى	١٧٩	٣٥,٤	١٠٥	٢٠,٨	١١٤	٢٣	١٠٥	٢٠,٨
ضعف الموارد والإمكانيات	٢٠٥	٤٠,٥	١٥١	٢٩,٨	١٠٦	٢١	٤٣	٨,٥
نقص المعامل	١٤٧	٢٩,١	١١٤	٢٢,٥	٩١	١٨	١٥١	٢٩,٥
سوء حالة المدن الجامعية	٩١	١٨	٧٦	١٥	٦٧	١٣	٢٦٦	٥٢,٦
إتاحة ممارسة الأنشطة الرياضية	٧٦	١٥	١٠٠	١٩,٨	١٢١	٢٤	٢٠٨	٤١,١
إتاحة ممارسة النشاط الفنى	٦١	١٢,١	٩٨	١٩,٤	١١٥	٢٣	٢٢٨	٤٥,١
عدم مواءمة الجامعة للتطور التكنولوجى	٢٠٦	٤٠,٧	١٢١	٢٣,٩	١٠١	٢٠	٧٦	١٥

وفي هذا الواقع بإيجابياته وسلبياته وصور المعاناة منه، ننتقل إلى محور آخر مهم من الدراسة، وهو علاقة هذا الواقع بتأهيل الطلاب لسوق العمل، وهو ما سوف نتعرض له في الجزء التالي من تحليل النتائج.

ثانيًا: الدخول لسوق العمل والتحديات التي تواجه الخريجين:

١. الدخول لسوق العمل والتأهيل الجامعي للخريجين (صور المواءمة):

وفي محاولة للتعرف على تصورات الشباب لدور الجامعة في تحقيق هذا التأهيل، ومدى إسهام الجامعة في تحقيق هذه الرسالة، يتضح ما يلى:

أ. تصورات عامة حول جدوى التعليم الجامعي في التأهيل لسوق العمل:

أكدت تصورات نصف عينة المشاركين في الدراسة من الخريجين (٥٠,٤٪) بشكل عام على أن التعليم بالجامعات الحكومية يؤهل الخريجين لسوق العمل إلى حد ما. وإن كان هناك نسبة كبيرة من عينة الدراسة (٤٢,١٪) ترى أن التعليم بالجامعات الحكومية لا يؤهل الخريجين لسوق العمل. ورغم عدم دلالة كا[٢]؛ فإنه من الواضح زيادة تأكيد الذكور مقارنة بالإناث على عدم قدرة التعليم الجامعي الحكومي على تأهيل الخريجين لسوق العمل (نسبة ٥٧,٤٪ للإناث مقابل نسبة ٤٢,٦٪ للذكور). (جدول رقم ٩)

جدول رقم (٩) الفروق بين الذكور والإناث في تصوراتهم لمدى تأهيل التعليم الجامعي لسوق العمل

الاستجابة		النوع		الإجمالي
		ذكر	أنثى	
نعم	ك	١٦	٢١	٣٧
	نسبة الصف	٣٤,٢٪	٥٦,٨٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	٧,٠٪	٧,٨٪	٧,٤٪
	الإجمالي	٣,٢٪	٤,٢٪	٧,٤٪
إلى حد ما	ك	١٣	١٢٨	٢٥١
	نسبة الصف	٤٩,٠٪	٥١,٠٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	٥٣,٩٪	٤٧,٦٪	٥٠,٥٪
	الإجمالي	٢٤,٧٪	٢٥,٨٪	٥٠,٥٪
لا	ك	٨٩	١٢٠	٢٠٩
	نسبة الصف	٤٢,٦٪	٥٧,٤٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	٣٩,٠٪	٤٤,٦٪	٤٢,١٪
	الإجمالي	١٧,٩٪	٢٤,١٪	٤٢,١٪
الإجمالي*	ك	٢٢٩	٢٦٨	٤٩٧
	نسبة الصف	٤٥,٩٪	٥٤,١٪	١٠٠٪
	نسبة العمود	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
	الإجمالي	٤٥,٩٪	٥٤,١٪	١٠٠٪

• كا٢ غير دالة

أما عن أسباب عدم قدرة التعليم الجامعي الحكومي على تأهيل الخريجين لسوق العمل، فقد أكد المشاركون في عينة الدراسة على أن السبب في ذلك يرجع إلى أن كل ما يقدم بالبرامج الدراسية لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل (نسبة ٣٦,٦٪)، وأغلب الوظائف تتطلب تمكناً من اللغة الأجنبية والحصول على دورات تدريبية (نسبة ٢٧,٧٪)، وضَعف المستوى التعليمي (٢٦,٩٪)، وغلبة الدراسات النظرية على الدراسات العملية (١٥,٤).

ب. تصورات خاصة حول الاستفادة من التعليم الجامعي في التأهيل لسوق العمل:

وفيما يتعلق بتزويد الدراسة الجامعية للمشاركين في البحث بالمهارات التي يحتاجها العمل، جاءت الاستجابات لتوضح الدور الهامشي للتعليم الجامعي في تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لسوق العمل؛ ففي حين أشار ١٢,٨٪ إلى اكتسابهم المهارات عن طريق الدراسة الجامعية، أكد ما يقرب من ثلث العينة (٣١٪) على عدم حدوث هذا الاكتساب. وأقر أكثر من نصف العينة (٥٥,٩٪) أن التعليم الجامعي – إلى حد ما– قد أكسبهم بعض المهارات التي يحتاجها العمل.

كما يتضح من الجدول رقم (١٠) أنه في حين أقر الذكور بأن الدراسة الجامعية قد زودتهم بالمهارات اللازمة للعمل (نسبة ٥٤,٧٪ من الذكور)، أكدت نسبة (٥٨,٢٪) على عكس ذلك؛ فالدراسة الجامعية لا علاقة لها بالعمل. وفي حين أكد طلاب الكلية العملية (١٦,٢٪) على استفادتهم من الدراسة الجامعية في اكتساب خبرات العمل، فقد أكد معظم طلاب الكليات العملية (نسبة ٣٥,٢٪) على عكس ذلك.

جدول رقم(١٠)

دور الدراسة الجامعية في إكساب الخريجين مهارات العمل وفقًا لمتغيري النوع وطبيعة الكلية

الاستجابة	النوع				طبيعة الكلية				المجموع	
	ذكور		إناث		نظرية		عملية			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	٣٦	٥٤,٧	٢٩	٤٥,٣	٤٠	١١,٥	٢٥	١٦,٢	٦٥	١٢,٨
إلى حد ما	١٣٠	٤٦,٢	١٥٤	٥٣,٨	١٨٩	٥٣,٣	٩٥	٦١,٧	٢٨٤	٥٥,٩
لا	٦٨	٤١,٨	٨٩	٥٨,٢	١٢٣	٣٥,٢	٣٤	٢١,١	١٥٧	٣١
المجموع	٢٣٤	٤٦	٢٧٢	٥٤	٣٥٢	٦٩,٤	١٥٤	٣٠,٦	٥٠٦	١٠٠

٢. الدخول إلى سوق العمل ومتطلبات الاستعداد:

أ. طبيعة الاستعدادات المطلوبة لسوق العمل:

وبسؤال عينة البحث عن ماهية الاستعدادات التي ينبغي أن تتوافر في الطالب الجامعي لتؤهله لسوق العمل أكدت العينة على ضرورة توافر ما يلي على الترتيب:

- الالتحاق بدروات اللغات الأجنبية بنسبة ٧٨٪.
- الالتحاق بدورات للكمبيوتر بنسبة ٦٧٪.
- الالتحاق بالدورات اللازمة لتخصصه بنسبة ٦٥٪.
- تجهيز سيرة ذاتية بنسبة ٦٠,٥٪.
- التدريب في مجال التخصص بنسبة ٤٩٪.
- مهارات فردية بنسبة ٣٣٪.

وتؤشر هذه النتيجة على الدور الذي يلعبه تعلم اللغات الأجنبية وإتقانها والتمكن من استخدام الحاسب الآلى وتجهيز السيرة الذاتية من الاستعدادات الأساسية التي يجب أن تتوافر في الطالب الجامعي لتؤهله

لسوق العمل. ويظل السؤال عما إذا كانت هذه الاستعدادات مطلوبة أثناء المرحلة الجامعية أم بعد التخرج. وهذا ما يتضح في الفقرة التالية.

ب-توقيت الاستعداد:

أكدت معظم عينة الدراسة (٧١,٩٪) على أهمية تكوين هذه الاستعدادات قبل التخرج. ورغم وجود تصورات لدى الشباب تؤكد على أهمية التدريب وتهيئة الشباب الجامعي لسوق العمل قبل التخرج، فإن ذلك لم يمنع أن ثمة اتجاهًا لدى طلاب الكليات العملية مقارنة بالكليات النظرية يؤشر على أهمية هذه التهيئة بعد التخرج، وقد ظهر هذا الميل أيضًا لدى الإناث مقارنة بالذكور. ورغم منطقية هذه النتيجة، فطلاب الكليات العملية يمارسون – في أغلب الأحوال- مهناً مرتبطة بتخصصهم الجامعي، في حين يمارس طلاب الكليات النظرية مهناً أخرى. مما يلفت النظر إلى أهمية مراعاة هذا في السياسات التعليمية، والاهتمام بالتدريب التحويلي للشباب.

جدول رقم (١١) الفروق في تصورات الشباب لتوقيت الاستعداد لسوق العمل وفقًا لمتغيري النوع وطبيعة الكلية

بداية الاستعداد	النوع				طبيعة الكلية				الإجمالي	
	ذكور		إناث		نظرية		عملية			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
بعد التخرج	٥٧	١١,٣	٨٥	١٦,٨	١٠٧	٧٥,٤	٣٥	٢٤,٦	١٤٢	٢٨,١
قبل التخرج	١٧٥	٣٤,٦	١٨٩	٣٧,٤	٢٤٤	٦٧	١٢٠	٣٣	٣٦٤	٧١,٩
الإجمالي	٢٣٢	٤٥,٨	٢٧٤	٥٤,٢	٣٥١	٦٩,٤	١٥٥	٣٠,٦	٥٠٦	١٠٠

ويرجع تأكيد شباب الخريجين على التأهيل قبل التخرج لما له من أهمية كبيرة، حيث يؤدي إلى ما يلي:

- التأهيل وإكساب الخبرة.
- توفير الوقت والاستثمار الجيد له بما يواكب عمليات التطور والتحديث.

- جاهزية الخريج بعد التخرج، فلا يضيع وقته في التأهيل بعد التخرج.
- إتاحة الفرصة للطالب لمعرفة نقاط قوته وضعفه وقدراته وميوله والعمل على تقوية السلبيات وتجسير الفجوات.
- تنمية المهارات واكتشاف الاستعدادات.
- العمل بعد التخرج مباشرة.
- توفير الوقت في البحث عن عمل.

أما شباب الخريجين الذين أقروا بأهمية التدريب بعد التخرج فقد تمت بلورة هذه القناعة من خلال مجموعة من الاعتبارات أوضحتها بشكل جلي أقوالهم، ومنها على سبيل المثال، يؤدي التأهيل بعد التخرج إلى:

- عدم إدراك طلاب الجامعة قبل التخرج لاحتياجات سوق العمل لعدم احتكاكهم بهذا السوق.
- حتي يتسنى لهم الاستفادة من المرحلة الجامعية، والتركيز على الدراسة قدر الإمكان.
- ثقافة مجتمع ترى الطالب طالبًا للعلم فقط.

مما سبق يتضح أن الاتجاه نحو التأهيل لسوق العمل قبل التخرج أقوى من الاتجاه إليه بعد التخرج. وهذه نتيجة مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار؛ فالشباب المصري في حاجة لمثل هذا التدريب والتأهيل لسوق العمل.

٣. الدخول إلى سوق العمل وتحقيق الإشباعات:

مما لا شك فيه أن العمل يشكل لدى معظم الشباب مطلبًا مهمًّا، لذا نعرض أوضاع شباب الخريجين في سوق العمل على النحو التالي:

أ. العمل قبل التخرج:

رغم إقرار عينة الدراسة بالتدريب والتأهيل قبل التخرج (كما سبق أن أشرنا)، فإن أكثر من ثلثي العينة (٦٦٪) لم يمروا بخبرة النزول لسوق العمل أثناء المرحلة الجامعية، وأثروا تحصيل العلم فقط دون اكتساب

خبرات مباشرة بالعمل وسوقه.

وكان من البديهي – بفارق دال إحصائيًّا– تأكيد الإناث على عدم المرور بخبرة العمل أثناء الدراسة مقارنة بالذكور، وربما يفسر ذلك رغبة الإناث في حدوث التدريب والتأهيل لسوق العمل أثناء دراستهن بالجامعة. وفي حين أكد طلاب الكليات النظرية على عدم ممارستهم لأية مهنة أثناء المرحلة الجامعية مقارنة بطلاب الكليات العملية، إلا أن الفروق (قيمة كا٢) لم تصل إلى مستوي الدلالة.

جدول رقم (١٢)

عمل شباب الخريجين قبل التخرج وفقًا لمتغيري النوع وطبيعة الكلية

الاستجابة	النوع				قيمة كا٢	طبيعة الكلية				قيمة كا٢	الإجمالي	
	ذكور		إناث			نظرية		عملية				
	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%		ك	%
نعم	١٢٣	٢٤,٧	٤٥	٨,٥	٤٣,٠٨٧*	١١٣	٢٢,٢	٥٥	١٠,٩	١٠,٠٦٩ غير دالة	١٦٨	٣٣,٢
لا	١٠٦	٢٠,٩	٢٣٢	٤٥,٥		٢٣٩	٤٧,٠	٩٩	١٩,٤		٣٣٨	٦٦,٤
الإجمالي	٢٢٩	٤٥,٥	٢٧٧	٥٤,٥		٣٥٢	٦٩,٤	١٥٤	٣٠,٦		٥٠٦	١٠٠

*دالة عند مستوي ٠,٠٠٠١

ب.المواءمة بين التوقعات والمهارات الفردية:

يدخل الشباب إلى سوق العمل بمجموعة من التوقعات (التصورات) المتعلقة بما اكتسبه من مهارات أثناء المرحلة الجامعية، وما لديه من معلومات حول سوق العمل ومتطلباته. فإذا تواءم التوقع مع المتطلبات شعر الطالب بجدوى ما حصل عليه من تعلم، والعكس بالعكس.

وبسؤال عينة الدراسة حول مدى تحقق سقف التوقعات الخاصة بسوق العمل مع مهارات الخريج الفردية، وجد أن أكثر من نصف العينة (٥٢,٤٪) قد أجابت بـــ نعم. وكان الذكور مقارنة بالإناث أكثر تأكيدًا على ذلك (وإن كانت الفروق غير دالة إحصائيًّا). كما كان طلاب الكليات

النظرية أكثر تأكيدًا على ذلك من طلاب الكليات العملية (نسبة ٦٩,١٪ لطلاب الكليات النظرية في مقابل ٣٠,٩٪ لطلاب الكليات العملية). (جدول رقم ١٣).

ورغم أن ثمة تناقضًا بين هذه النتيجة والنتيجة السابقة المتعلقة بأهمية التدريب بعد التخرج؛ والتي تؤشر على عدم توافق ما تم اكتسابه من مهارات مع ما وجده طلاب الكليات النظرية من متطلبات سوق العمل، فإن ذلك قد يؤشر من ناحية أخرى، على قابلية عالية للتعلم المستمر ومرونة تكيفية من جانب الشباب، تسعى نحو مزيد من التوافق والتوفيق بين ما يملك من مهارات ومستجدات السوق.

ومع إقرار أكثر من نصف العينة بتحقق سقف التوقعات في فرصة عمل متوافقة مع القدرات الفردية، إلا أن ثمة نسبة كبيرة أيضًا اتجهت نحو عدم تحقق التوقعات (٤٧٪). وقد مال شباب الخريجين المشاركين في الدراسة إلى توضيح المبررات وراء هذا التصور بقولهم "لأن بلدنا بلد شهادات"، ويقول آخر " مفيش فرص عمل تعترف بالمهارات الفردية"، أو "ندرة فرص العمل أصلاً".

جدول رقم (١٣)

تحقق سقف التوقعات لفرصة العمل في ضوء مهارة الشباب الفردية وفقًا لمتغيري النوع وطبيعة الكلية

الاستجابة	النوع				طبيعة الكلية				الإجمالي	
	ذكور		إناث		نظرية		عملية			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
نعم	١٢٩	٥٠,١	١٣٦	٤٩,٩	١٨٣	٦٩,١	٨٢	٣٠,٩	٢٦٥	٥٢,٤
لا	١٠٠	٤٢	١٣٨	٥٨	١٦٥	٦٩,٣	٧٣	٣٠,٧	٢٣٨	٤٧
الإجمالي	٢٢٩	٤٥,٥	٢٧٤	٥٤,٥	٣٤٨	٦٩,٢	١٥٥	٣٠,٨	٥٠٣	٩٩,٤

ج. تصورات الشباب لعوامل اختيار المهن المناسبة:

بسؤال شباب الخريجين عن ماهية العوامل التي يتصورون أنها مهمة عند اختيارهم للوظيفة المناسبة، أشاروا إلى مجموعة من العوامل جاءت على الترتيب التالي: أن يكون للوظيفة مرتب مجزٍ (٧٣,٣٪)، أن تكون الوظيفة ذات مركز أدبى محترم (٦٢,٣٪)، أن تتفق مع تخصص الفرد ودراسته (٤٨,٨٪)، قرب مكان العمل من السكن (٣٩,٧٪)، أن تتيح فرصة كبيرة للترقية (٣٩,٥٪)، أن تسهم الوظيفة بشكل مباشر في تحقيق الأهداف القومية للمجتمع (٣١,٢٪)، أن تكون وظيفة في الحكومة (١٩,١٪).

جدول رقم (١٤)

تباين عوامل اختيار الوظيفة المناسبة وفقًا لمتغير النوع

العوامل	النوع				الإجمالي		قيمة كا٢	مستوى الدلالة
	ذكور		إناث					
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
قرب مكان العمل من السكن	٧٣	٣٢	١٢٨	٤٦,٤	٢٠١	٣٩,٧	١٠,٦٨٠	٠,٠٠١**
أن تكون الوظيفة ذات مرتب مجزٍ	١٨٥	٧٨,٩	١٨٦	٦٨,٩	٣٧١	٧٣,٣	٦,٣٦٢	٠,٠٠٨*
أن تكون الوظيفة ذات مركز أدبي محترم	١٣٦	٥٩,٦	١٧٩	٦٥,٥	٣١٥	٦٢,٣	١,٨٢٩	٠,١٠٤
أن تسهم الوظيفة بشكل مباشر في تحقيق الأهداف القومية للمجتمع	٦٥	٢٨,٥	٩٣	٣٤,١	١٥٨	٣١,٢	١,٧٧٠	٠,١٠٩
أن تتيح فرصة كبيرة للترقية	١٠٦	٥٢,٥	٩٤	٤٧,٥	٢٠٠	٣٩,٥	٥,٥٥١	٠,٠١٢*
أن تتفق مع تخصص الفرد ودراسته	١١٤	٤٨,٧	١٤٣	٥٠,٢	٢٤٧	٤٨,٥	٠,١١١	٠,٤٠٤
أن تكون وظيفة في الحكومة	٣٩	١٧,١	٦٠	٢٢,١	٩٩	١٩,٦	١,٩٣٠	٠,١٠١
أخرى تذكر	٩	٣,٥	١٠	٣,٧	١٩	٣,٨	٠,٠٢٠	٠,٥٤٢

* كا٢ دالة عند مستوى ٠,٠٥ ** كا٢ دالة عند مستوى ٠,٠٠١

وتوضح هذه النتائج بشكل جلي أن العامل الحاسم في اختيار الوظيفة هو المرتب المجزي. ومعني ذلك أن الشاب عندما يبحث عن وظيفة فهو قد يهتم بقربها أو بعدها عن المسكن (وإن كانت هناك فروق جوهرية على كا[٢] على متغير النوع، حيث أكدت الإناث أكثر من الذكور على هذا العامل وربما يرجع ذلك للعوامل الثقافية؛ فالأسر المصرية لا تمنع النساء من العمل ولكن تشترط أن يكون مكان العمل قريبًا من السكن). وقد يهتم بمكانة الوظيفة في المجتمع، واتفاقها مع تخصصه، وما تحققه الوظيفة من أهداف المجتمع القومية، وما تتيحه من فرص للترقي، أو أنها وظيفة حكومية، ولكن الوظيفة المناسبة "هي تلك الوظيفة التي تقدم مرتبًا مجزيًا".

كما يتضح من الجدول السابق (رقم ١٤) أن ثمة فروقًا جوهرية وفقًا للنوع في تصورات الشباب للعوامل الدافعة لاختيار وظيفة بعينها. وكانت الفروق دالة إحصائيًّا على ثلاثة عوامل، هي: قرب مكان العمل من السكن (كا٢ دالة عند مستوي ٠,٠٠١)، وأن تكون الوظيفة ذات مرتب مجزٍ (كا٢ دالة عند مستوي ٠,٠٥)، أن تتيح فرصة كبيرة للترقية (كا٢ دالة عند مستوى ٠,٠٥). وكانت الإناث أكثر تأكيدًا مقارنة بالذكور على عامل قرب العمل من السكن، وأن تتيح الوظيفة فرصة للترقي، في حين كان الذكور أكثر تأكيد من الإناث على عامل المرتب المجزي للوظيفة.

ثالثًا: أوضاع شباب الخريجين في سوق العمل:

وفي مسيرة الحياة المهنية لشباب الخريجين، حاولنا وضع مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على ما إذا كان الشباب قد حصلوا على العمل الملائم لتخصصهم أم لا (وإذا كانت إجابتهم بـــ لا فلماذا؟)، وعدد الأعمال التي التحقوا بها بعد التخرج، وأول مرتب حصلوا عليه، وهل ما زالوا يبحثون عن عمل جديد؟ وما أهم المشكلات التي واجهتهم في مسيرة البحث عن فرصة عمل بعض التخرج؟ وهل استطاعوا التغلب على هذه المشكلات؟ وهل يحقق لهم العمل فرصة للحراك الاجتماعي؟ وبشكل عام

هل هم راضون عن العمل الحالي أم لا (ولماذا في الحالتين)؟

وفيما يلي توضيح لما أسفرت عنه الدراسة الميدانية لشباب الخريجين من نتائج على النحو التالي:

أ. ممارس مهن ملائمة للتخصص:

يتضح من جدول رقم (١٥) أن ما يقرب من ثلثي العينة (نسبة ٦٣,٨٪) قد أقروا بأنهم يمارسون مهناً متوافقة مع تخصصهم. أما على مستوى الفروق في الإقرار بممارسة مهن متوافقة مع التخصص وفقًا لمتغيري النوع الاجتماعي وطبيعة الكلية؛ توضح النتائج أن متغير النوع لم يكن فارقًا بشكل دال في استجابة شباب الخريجين من عينة الدراسة. أما متغير طبيعة الكلية (نظرية/عملية) فكانت الفروق على هذا المتغير ذات دلالة إحصائية (كا^{2} دالة عند مستوى ٠,٠٥). حيث أقر خريجو الكليات العملية مقارنة بخريجي الكليات النظرية بأنهم يمارسون مهناً تتناسب مع تخصصاتهم. ورغم بديهية هذه النتيجة واتساقها مع معظم ما عرض من نتائج، فإن علينا التفكير بشكل جدي في هذه القضية والتي تجعل طلاب الكليات النظرية يوافقون على العمل في أية مهنة، حتى وإن كانت لا تتوافق مع التخصص الأكاديمي.

وقد أرجع الخريجون عدم مزاولتهم لأعمال مناسبة لتخصصاتهم إلى أن العمل يحتاج إلى أشياء أكثر من المهارات الفردية فهو يحتاج إلى وساطة ومحسوبية، وأن العمل مقيد برغبات أصحاب الأعمال، ويقول واحد من الخريجين في عينة الدراسة ليوضح حالته بعد التخرج "الواحد واجه صدمة ما بعد التخرج"، ويقول آخر "ماعنديش واسطة"، ويشير ثالث "متطلبات سوق العمل أعلى من قدراتي؛ من حيث سنين الخبرة والشهادات المطلوبة والمبالغ فيها".

جدول رقم (١٥)
عمل شباب الخريجين قبل التخرج وفقًا لمتغيرى النوع وطبيعة الكلية

الاستجابة	النوع				قيمة كا٢	طبيعة الكلية				قيمة كا٢	الإجمالي	
	ذكور		إناث			نظرية		عملية				
	ك	%	ك	%		ك	%	ك	%		ك	%
نعم	١٤٨	٦٤	١٧٦	٦٤,٢	٠,٠٠٩	٢٠٩	٥٩,٩	١١٤	٧٣,٤	٦,٥٠٩*	٣٢٣	٦٣,٨
لا	٨٥	٣٥,٥	٩٨	٣٥,٤		١٤١	٣٩,٨	٤٢	٢٦,٠		١٨٣	٣٥,٦
الإجمالي	٢٣٣	٤٥,٥	٢٧٤	٥٤,٥		٣٥٠	٦٩,٤	١٥٦	٣٠,٦		٥٠٦	١٠٠
* كا٢ دالة عند مستوى ٠,٠٠٩												

ب. عدد الأعمال وطبيعتها:

تشير استجابات عينة الدراسة عن عدد الأعمال التي تمت مزاولتها بعد التخرج وطبيعة هذه الأعمال إلى مقدار المحاولات التي يقوم بها الخريج للحصول على العمل المناسب له، كما تشير لمقدار عدم الاستقرار المهني السريع؛ فكلما حصل الخريج على العمل المناسب المستقر بسرعة، ولم يتنقل من عمل لآخر، زاد من تركيزه واستقراره المهني وزاد من خبرته.

وتوضح البيانات المدرجة بالجدول رقم (١٦) أن ٤٣,٥٪ من عينة الدراسة قد زاولوا عملاً واحدًا فقط، وقامت نسبة ٢٤,٣٪ بمزاولة عملين، ونسبة ١٨٪ زاولت أكثر من ثلاثة أعمال. أما الذين زاولوا ثلاثة أعمال فكانت نسبتهم ١٣,٨٪. ورغم أن النسبة الكبيرة عملت في مهنة واحدة بعد التخرج، فإن النسبة الأكبر (٥٦,٥٪) قد التحقوا بأكثر من عمل. وتؤشر هذه النتيجة على رغبة الخريجين وسعيهم المتواصل نحو الحصول على العمل المناسب، كما تعكس أيضًا عدم الدقة في تحديد الهدف وسرعة البحث عنه. وعلى أية حال، فقد كان متغير النوع الاجتماعي مقارنة بمتغير طبيعة الكلية فارقًا في التأثير على استجابات عينة الدراسة لهذا السؤال. فقد كانت الإناث مقارنة بالذكور (كا^2 دالة عند مستوي ٠,٠٠٠١) أكثر تأكيدًا على العمل

بمهنة واحدة بعد التخرج (نسبة ٥٢٪ للإناث في مقابل نسبة ٣٥٪ للذكور).

جدول رقم (١٦)
عدد المهن التي تمت مزاولتها بعد التخرج وفقًا لمتغيري النوع وطبيعة الكلية

الاستجابة	النوع				قيمة كا٢	طبيعة الكلية				قيمة كا٢	الإجمالي	
	ذكور		إناث			نظرية		عملية				
	ك	٪	ك	٪		ك	٪	ك	٪		ك	٪
واحد	٨٠	٣٤,٦	١٤٤	٥١,٧	٠,٦٦٨***	١٦٠	٤٥	٦٤	٣٩,٩	٢,٢٨٧ غير دالة	٢٢٤	٤٣,٥
اثنان	٥٥	٢٤,١	٧٠	٢٥,٥		٨٦	٢٤,١	٣٩	٢٥,٥		١٢٥	٢٤,٣
ثلاثة	٣٧	١٤,٥	٣٠	١٣,١		٤٧	١٤,٣	٢٠	١٣,١		٦٧	١٣,٨
أكثر من ثلاثة	٦٨	٢٦,٨	٢٢	٩,٧		٥٨	١٦,٦	٣٢	٢١,٦		٩٠	١٨
الإجمالي	٢٤٠	٤٦,١	٢٦٦	٥٣,٩		٣٥١	٦٩,٥	١٥٥	٣٠,٥		٥٠٦	١٠٠

*** كا٢ دالة عند مستوي ٠,٠٠٠١

وقد تنوعت طبيعة المهن التي يعمل بها شباب الخريجين ما بين: التدريس، والأعمال المكتبية، والسكرتارية، والمبيعات، والمحاسبة، وشركات الأمن، والهندسة، وكول سنتر، والصحافة، وأعمال حرفية (عامل بناء، محارة، كوافير، وغيرها).

ج. الرضا عن العمل ومؤشراته:

فهناك ثلاثة مؤشرات تؤكد رضاء شباب الخريجين في عينة الدراسة عن العمل؛ أول هذه المؤشرات هي عدم الرغبة في البحث عن عمل جديد، حيث أقر أكثر من نصف العينة (نسبة ٥٢,٤٪) على استقرارهم في العمل وعدم رغبتهم في تغييره. وتمثل المؤشر الثاني في طبيعة الحراك الاجتماعي الذي يحققه العمل الحالي؛ حيث أشارت نسبة ٤٠,٥٪ على أنه حراك سريع، ونسبة ٥٩,٥٪ على أن هناك حراكًا ولكنه حراك بطيء. وفي كل الأحوال يُتيح العمل الراهن فرصًا للحراك الاجتماعي أمام الشباب؛ فهم يعملون بمهن مرنة تحقق لهم الإشباع المطلوب. وقد انعكس المؤشران السابقان في المؤشر الثالث، وهو مقدار الرضى عن العمل بشكل عام، حيث

أشارت نسبة ١٩٪ فقط من إجمالي عينة الدراسة إلى أنهم غير راضين عن العمل الحالي.

واتضح أن أسباب الرضاء عن العمل هو كونه يتفق مع قدرات الشاب(ة) واستعداداته وميوله واهتماماته (نسبة ٢١,٣٪)، ويتفق مع تخصصه الأكاديمي (١٩,٤٪)، ويتيح له المكانة الاجتماعية المناسبة (١٥,٦٪)، ويتيح له فرصة استكمال الدراسة (١٢,١٪)، هذا إلى جانب كون العمل الراهن يتيح فرصًا للترقي، وتكون أعباؤه ومسئولياته الوظيفية غير شاقة، ويتيح كثرة السفر إلى الخارج، ويتيح فرصة الحصول على حوافز مادية أفضل، ويكون قريبًا من مكان السكن.

وكل ذلك يؤكد بدرجة كبيرة أنه متى حصل الخريج على فرصة عمل، فإن ذلك يشكل قناعات واتجاهات إيجابية نحو الرضى عن العمل.

د. مشكلات البحث عن فرصة عمل، وأساليب حلها:

أما الصعوبات التي تعرضوا لها، وأساليب المواجهة التي استخدمت للتغلب عليها. ويكشف الجدول رقم (٢٠) عن مجموعة من المشكلات التي تعرض لها الشباب بعد التخرج، وهم يبحثون عن فرصة عمل. وقد كانت هذه المشكلات على الترتيب:

- تدني الأجور بنسبة ٧٠٪. – عدم العدالة الاجتماعية ٤٨,٦٪.
- عدم الشفافية في الإعلان عن فرصة عمل ٤٤,٩٪.
- طول عدد ساعات العمل ٣٦,٤٪.
- بُعد المواصلات بين العمل والسكن ٣١,٢٪. – العمل المؤقت ٣٠,٨٪.
- الحرمان من المعاشات والتأمينات في القطاع الخاص ٢٤,٢٪.
- صعوبة الإجراءات عند القيام بعمل مستقل (غير رسمي) ١٣,٨٪.

وتشير هذه النتائج في جملتها إلى أن أكثر ما يعانيه الشباب بعد التخرج في رحلة بحثهم عن فرصة عمل مناسبة، هو مسألة تدني الأجور مما قد يجبر الشاب/الشابة على العمل بأية وظيفة، حتى لو كانت غير

ملائمة لتخصصه وخبراته العملية.

ورغم وجود فروق ظاهرية بين الذكور والإناث في خبرات المعاناة التي قد يتعرضون لها أثناء البحث عن عمل، فإن هذه الفروق الظاهرية لم تصل إلى مستوى الدلالة (كا^{2} دالة عند مستوى ٠,٠٥) إلا على مشكلتين هما: (١) الحرمان من المعاشات والتأمينات في القطاع الخاص، (٢) صعوبة الإجراءات عند القيام بعمل مستقل (غير رسمي). وكانت الفروق لصالح الذكور الذين كانوا أكثر معاناة من الإناث من هذين العاملين.

جدول رقم (١٧)

أهم المشكلات التى يواجهها الشباب عند البحث عن فرصة عمل بعد التخرج

العوامل	النوع				الإجمالي		قيمة كا^{2}	مستوي الدلالة
	ذكور		إناث					
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عدم العدالة الاجتماعية	١١٩	٥٢	١٢٧	٤٦,٥	٢٤٦	٤٨,٦	١,٥٠٣	٠,١٢٨
عدم الشفافية في الإعلان عن فرص عمل	٩٩	٤٣,٥	١٢٨	٤٦,٨	٢٢٧	٤٤,٩	٠,٥٥٠	٠,٢٥٨
تدنى الأجور	١٦٢	٧٢,٦	١٨٢	٦٨,٤	٣٥٤	٤٠	١,٠٥٢	٠,١٧٧
طول عدد ساعات العمل	٨٥	٣٧,٧	٩٩	٣٦,١	١٨٤	٣٦,٤	٠,١٣٦	٠,٣٩٢
بُعد المواصلات بين العمل والسكن	٧٢	٣١,٤	٨٦	٣١,٦	١٥٨	٣١,٢	٠,٠٠٢	٠,٥٢٠
الحرمان من المعاشات والتأمينات في القطاع الخاص	٦٧	٢٨,٧	٥٦	٢٠,٨	١٢٣	٢٤,٣	٤,١٠٧	*٠,٠٢٨
العمل المؤقت	٧٣	٣٢,٣	٨٣	٣٠,١	١٥٦	٣٠,٨	٠,٢٦٩	٠,٣٣٧
صعوبة الإجراءات عند القيام بعمل مستقل (غير رسمي)	٣٨	١٧,٠	٣٢	١١,٢	٧٠	١٣,٨	٣,٥٤٩	*٠,٠٤٠
أخرى تذكر	٨	٣,٦	٢١	٧,٨	٢٩	٥,٧	٢,٩١٣	٠,٠٥٥

* كا^{2} دالة عند مستوي ٠,٠٥

أما عن الأساليب التي اتبعها الشباب للتغلب على هذه المشكلات، فقد تمثلت في العمل بأية وظيفة حتي وإن كانت بعيدة عن التخصص، أو الالتحاق بأكثر من عمل، أو الاشتراك في الأعمال الجماعية (التي يكون فيها أكثر من شريك)، أو التعطل الإرادي عن العمل والبعد عنه.

رابعًا: البطالة (الشباب بين الطموح والجروح):

كشفت التحليلات الإحصائية لتصورات الشباب لأسباب انتشار البطالة في المجتمع وتأثيراتها السلبية عليهم عمًّا يلي:

١. أسباب انتشار البطالة بين شباب الخريجين:

اتضح أن أهم أسباب انتشار البطالة بين الشباب هي زيادة أعداد الخريجين عامًا بعد عام ٥٣,٤٪، وعدم وجود التدريب أو الخبرة الكافية بمجالات العمل قبل التخرج ٥٣,٢٪، وتدني الأجور مما يؤدي لإحجام الشباب عن العمل ٤٩,٤٪، هذا إلى جانب زيادة الطلب على نوعية معينة من التعليم الجامعي الذي لا يتفق مع احتياجات سوق العمل ٤٤,٧، كما أن سوق العمل غير واضحة في تحديدها لتخصصات معينة ٣٩,٩٪؛ فأي تخصص يمكن أن يعمل في أية مهنة. كما أن هناك تقاعسًا وعدم رغبة لدي الشباب في الالتحاق بالعمل٢٤,٧٪.

٢. تداعيات انتشار البطالة بين الشباب:

أقر الشباب أن من أهم الانعكاسات ما يلي:

تؤدي بطالة الشباب وانتشارها إلى الشعور بالإحباط والاكتئاب (بنسبة ٧٣,١٪)، وزيادة معدلات الفقر (بنسبة ٧٢,٧٪)، وزيادة معدلات تعاطي المخدرات والإدمان (نسبة ٦٠,٣٪)، وإهدار الطاقات البشرية في المجتمع (نسبة ٥٤,٩٪)، وانتشار المقاهي وازدحامها بالشباب العاطلين (نسبة ٥٦,٥٪). وأخيرًا زيادة الضغط على موارد وخدمات الدولة (نسبة ٣٨,١٪).

وتشير النتائج في جملتها إلى أن ثمة اتفاقًا بين الشباب على الآثار السلبية للبطالة؛ حيث لم تقل نسب الاتفاق عن نصف العينة، فيما عدا تأثير البطالة على موارد وخدمات الدولة، والتي أكد عليها أكثر من ثلث العينة.

خامسًا: استراتيجيات تطوير التعليم الجامعي وسوق العمل: الحلول وآليات التطوير

١. تصورات الشباب العامة حول أهم الاحتياجات لتطوير التعليم الجامعي:

وقد جاءت تصورات الشباب لسبل تطوير التعليم الجامعي الضرورية جدًّا (والتي يوضحها جدول رقم ١٨) على النحو التالي:

- الاستفادة من البحث العلمي وربطه باحتياجات المجتمع ٧٤,٧٪.
- توفير نظام رعاية صحية للطلاب داخل وخارج الجامعة ٧١,٥٪.
- عمل لجان لمكافحة الفساد داخل الجامعة ٧٠,٤٪.
- إنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع جامعات أجنبية ٦٨,٤٪.
- مساهمة أساتذة الجامعة في إمداد المكتبات الجامعية بالرسائل والكتب بصورة دورية ٦٧,٢٪.
- تحسين المبانى والخدمات ٦٦,٨٪.
- تفعيل نظام الجوائز والمكافآت للطلاب المتفوقين ٦٥,٤٪.
- التوسع في إنشاء كليات تكنولوجية ٦٤٪.
- تفعيل ملتقى التوظيف في كل الكليات ٦٣,٤٪.
- توفير إنترنت مجانى ٦١,٣٪.
- مساهمة المجتمع المدني في تمويل المشروعات الجامعية ٥٧,٥٪.
- فتح حساب بنكي لقبول التبرعات المجتمعية لمساعدة الطلاب غير القادرين وتطوير الجامعة ٥٢,٢٪.
- التدريب على القيم المدنية (كالمشاركة والمواطنة) ٥٠,٤٪.
- الاستقلال التام لمؤسسات التعليم العالي الحكومية ٤٨٪.
- الاهتمام بالأنشطة الرياضية والفنية والاجتماعية ٤٥,٣٪.

- اشتراك المتخصصين من الخدمة التعليمية والمجتمع المحلي ورجال الأعمال في صناعة القرار الجامعي ٣٥,٤٪.

جدول رقم (١٨)

تصورات الشباب لأكثر ما نحتاجه لتطوير التعليم الجامعى بشكل عام

سبل التطوير	ضرورى جدًّا		ضرورى إلى حد ما		غير ضرورى على الإطلاق	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١. مساهمة المجتمع المدني في تمويل المشروعات الجامعية	٢٩١	٥٧,٥	١٢٠	٢٣,٧	٣٥	٦,٩
٢. تفعيل ملتقى التوظيف في كل الكليات	٣٢١	٦٣,٤	١٢٢	٢٤,١	١٠	٢
٣. مساهمة أساتذة الجامعة في إمداد المكتبات الجامعية بالرسائل والكتب بصورة دورية	٣٤٠	٦٧,٢	١١٩	٢٣,٥	١٠	٢
٤. فتح حساب بنكي لقبول التبرعات المجتمعية لمساعدة الطلاب غير القادرين وتطوير الجامعة	٢٦٤	٥٢,٥	١٥٦	٣٠,٨	٢٢	٤,٣
٥. تفعيل نظام الجوائز والمكافآت للطلاب المتفوقين	٣٣١	٦٥,٤	١١٥	٢٢,٧	٤	٠,٨
٦. إنشاء برامج أكاديمية مشتركة مع جامعات أجنبية	٣٤٦	٦٨,٤	١٠٥	٢٠,٨	١٠	٢
٧. الاستقلال التام لمؤسسات التعليم العالي الحكومية	٢٤٣	٤٨	١٤٦	٢٨,٩	٣٤	٦,٧
٨. اشتراك المتخصصين من الخدمة التعليمية والمجتمع المحلى ورجال الأعمال في صناعة القرار الجامعي	١٧٩	٣٥,٤	١٣١	٢٥,٩	٨٦	١٧

سبل التطوير	ضرورى جدًّا		ضرورى إلى حد ما		غير ضرورى على الإطلاق	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٩. الاهتمام بالأنشطة الرياضية والفنية والاجتماعية	٢٢٩	٥٤,٣	١٥٥	٣٠,٦	١٨	٣,٦
١٠.عمل لجان لمكافحة الفساد داخل الجامعة	٣٥٦	٧٠,٤	٩٦	١٩	٧	١,٤
١١.التدريب على القيم المدنية (كالمشاركة والمواطنة).	٢٥٥	٥٠,٤	١٤٧	٢٩,١	٢١	٤,٢
١٢.توفير نظام رعاية صحية للطلاب داخل وخارج الجامعة	٣٦٢	٧١,٥	٩٥	١٨,٨	٨	١,٦
١٣.التوسع في إنشاء كليات تكنولوجية	٣٢٤	٦٤	١٢٣	٢٤,٣	٨	١,٦
١٤.الاستفادة من البحث العلمي وربطه باحتياجات المجتمع	٣٧٨	٧٤,٧	٩٠	١٧,٨	٨	١,٦
١٥.توفير إنترنت مجاني	٣١٠	٦١,٣	١٢١	٢٣,٩	١٩	٣,٨
١٦.تحسين المباني والخدمات	٣٣٨	٦٦,٨	١١٦	٢٢,٩	٤	٠,٨
إجمالي العينة	٥٠٦	١٠٠	٥٠٦	١٠٠	٥٠٦	١٠٠

ومن الواضح أن أكثر من نصف المشاركين في الدراسة الراهنة، قد أكدوا على ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع، والاهتمام برعاية الطلاب الصحية، ومكافحة الفساد، وتوفير برامج أكاديمية مع الجامعات الأجنبية، وتوفير مصادر مجتمعية لتمويل التعليم الجامعي، وتحسين البنية الجامعية الأساسية، وخلق آليات تحفيزية للطلاب المتفوقين، والتوسع في إنشاء جامعات تكنولوجية، وتطوير المكتبات الجامعية بالمراجع الحديثة، وتحسين خدمة الإنترنت وتوفيره مجانيًّا، وتدريب الطلاب على قيم المواطنة.

كما أشاروا أيضًا – من خلال المقابلات والأسئلة المفتوحة – إلى

أهمية التدريبات العملية لتأهيل الشباب، والاهتمام بالإرشاد والتوجيه الأكاديمي والمهني، والقضاء على الدروس الخصوصية، وتثقيف الشباب ورفع الوعي، وخفض المصروفات الجامعية، والاهتمام بالأستاذ الجامعي المؤهل والمدرب، والاستفادة من مشروعات التخرج، وتغيير قواعد القبول في الجامعات.

٢. تصورات الشباب لآليات التطوير:

ونحو مزيد من استقراء آليات التطوير، تم التركيز على أكثر المشكلات التي قد يعاني منها التعليم الجامعي، وتصورات الشباب لطرق التغلب عليها والذي نوضحه فيما يلي. (انظر جدول رقم ١٩).

أ. آليات مواجهة الأعداد الكبيرة والتكدس الطلابي:

قدم الشباب مجموعة من المقترحات للحد من مشكلة زيادة أعداد الطلاب في الجامعات وتكدسهم فيها؛ حيث أشاروا إلى دور الاختبارات الخاصة بكل كلية للمواءمة بين قدرات الطالب واستعداداته والدخول في التعليم الجامعي (تعديل نظم القبول في الجامعات)، والتوسع في إنشاء الجامعات الحكومية، وإنشاء مبانٍ جديدة لكل كلية.

ب. آليات مواجهة الدروس الخصوصية والمذكرات (الملخصات):

عرضت عينة الدراسة لمجموعة من الآليات لضبط هذه العملية، منها على سبيل المثال: التوسع في نظام المجموعات الصغيرة (السكاشن) داخل الجامعة والاستفادة من طاقات المعيدين في القيام بهذا الدور، اتخاذ إجراءات قانونية بشأن غلق المكتبات التي تسهم في بيع هذه الملخصات.

ج. آليات تطوير المحتوى العلمي في الجامعات (المناهج):

أما عن آليات تطوير المحتوى للمقررات الدراسية الجامعية فقد أكدت عينة الدراسة على أهمية تنويع المراجع العلمية وعدم الاعتماد على الكتاب الجامعي الموحد، والتدريس من الكتب المترجمة.

د. آليات تطوير مصادر التمويل الذاتي للجامعة:

وأوضحت عينة الدراسة أن ثمة مجموعة من مصادر التمويل الذاتي التي يمكن أن تعتمد عليها الجامعة لزيادة مواردها المالية، منها: إقامة مشروعات تدر ربحًا على الجامعة، والاستفادة من مشروعات التخرج، وجمع تبرعات من رجال الأعمال (الأطراف المجتمعية) والمجتمع المدني.

هـ. آليات ربط الدراسة بسوق العمل:

أكد شباب الخريجين على ضرورة تقديم دورات تدريبية مجانية أو بأسعار رمزية للتأهيل لسوق العمل، والتدريب الإجباري في مؤسسات الدولة، والتوسع في الملتقيات التوظيفية على مستوي الجامعة والكليات، هذا إلى جانب غرس فكرة قيمة الوقت واستثماره والإدارة الجيدة له في نفوس الشباب.

و. آليات تفعيل دور قطاع الأعمال والاستثمار في تطوير التعليم الجامعى:

أشارت نتائج الدراسة – فيما يتعلق بمدي إسهام قطاع الأعمال والاستثمار في تطوير التعليم الجامعى- إلى أن لهذا القطاع دورًا مهمًّا في تطوير التعليم الجامعي؛ حيث يسهم في تمويل المؤسسات التعليمية وتلبية احتياجاتها، وتمويل المنح الدراسية في الخارج، وفي تحديد مواصفات الخريج المطلوب في سوق العمل، وفي العمل على زيادة القدرة التنافسية في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي من خلال التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة.

جدول رقم (١٩)

تصورات الشباب لمشكلات التأهيل الجامعي وآليات مواجهتها

المشكلة وآليات الحل	ك	٪
١. آليات مواجهة الأعداد الكبيرة والتكدس الطلابي في الجامعة		
جعل دخول الجامعات للمتفوقين فقط	٦٦	١٣
إنشاء جامعات حكومية أكثر	٢٩٦	٥٨,٥
ربط القبول في الكليات باختبارات خاصة	٣١٢	٦١,٧
التوسع في إنشاء مبانٍ جديدة للكليات	٢٧٥	٥٤,٣

المشكلة وآليات الحل	ك	٪
٢.آليات مواجهة الدروس الخصوصية والمذكرات (الملخصات)		
إغلاق المكتبات التى تقوم ببيع الملخصات خارج الجامعات	١٠٨	٢١,٣
تفعيل السكاشن داخل الجامعات واستغلال طاقة المعيدين	٣٩٩	٧٨,٩
منع الأمن من دخول أي فرد من خارج الجامعة	٧٩	١٥,٦
٣.آليات تطوير المحتوى العلمي في الجامعات (المناهج)		
تدريس كتب مترجمة	١٤٤	٢٨,٥
عمل لجان من الأساتذة لتحديد محتوى المنهج العلمي بكل كلية	٢٦٠	٥١,٤
عدم الاعتماد على كتاب موحد واستخدام مراجع علمية	٢٥٥	٥٠,٤
٤. آليات تطوير مصادر التمويل الذاتي للجامعة		
رفع المصروفات	٢٩	٥,٧
جمع تبرعات من المجتمع المدنى ورجال الأعمال	١٧١	٣٣,٨
عمل مشروعات تدر ربحًا على الجامعة	٣١٥	٦٢,٣
الاستفادة من مشروعات التخرج للشباب	٢٢١	٤٣,٧
٥. **آليات ربط الدراسة بسوق العمل**		
يكون هناك تدريب إجباري في مؤسسات الدولة	٢٢٣	٤٤,١
إعطاء دورات تدريبية مجانية أو بأجر رمزي للتأهيل للعمل	٣٢٢	٦٣,٦
زيادة فاعلية ملتقى التوظيف في كل الجامعات والكليات	١٤٧	٢٩,١
غرس فكرة استثمار الوقت لطلاب الجامعات	١٤٢	٢٨,١
٦. **آليات تفعيل قطاع الأعمال والاستثمار في تطوير التعليم الجامعي**		
يساهم في تحديد المواصفات المطلوبة في الخريج إلى العمل	٣٠٣	٥٩,٩
يساهم في تمويل المؤسسات التعليمية واحتياجاتها	٣٢٣	٦٣,٨
إنشاء جامعات خاصة تنافس الجامعات الحكومية	١٣٢	٢٦,١
المساهمة في تمويل المنح الدراسية للخارج	٣٠٨	٦٠,٩

التوصيات

يمكن تطبيق نقاط الاستفادة عن طريق راسمي السياسات وأرباب العمل ومؤسسات التعليم العالي، كما يلى:

١- راسمو السياسات:

- يتعين على الحكومات إنشاء "مراصد" لمراقبة توجهات عالم العمل على

المدى القصير والبعيد والتنسيق الضروري بين هذه التوجهات وسياسات التعليم العالي وبرامجه.

- تطبيق نظام مسح خريجي التعليم العالي بصورة دورية على كافة مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، على أن يرافقه مسح لأرباب العمل.
- إنشاء مركز أو وحدة بالجامعات تتولى إجراء المسوحات للخريجين وأرباب الأعمال بشكل مستمر للاستفادة من جميع البيانات مع ملتقى التوظيف بالجامعات.

٢- مؤسسات التعليم العالي:

- تشجيع وتطوير المناهج الثنائية وتقديم نوعية متميزة من البرامج التعليمية القائمة على التكامل بين الكليات والأقسام، بحيث تخدم هذه البرامج سوق العمل، مثل: برامج الهندسة الطبية، الهندسة والإدارة وهكذا.
- بناء روابط مع أرباب الأعمال بأنواعها المختلفة.
- التنسيق بين مشاريع التخرج وسوق العمل على مستوى كل تخصص أكاديمي، وتطوير الآلية التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية.
- تشجيع الطلبة المتفوقين والمتميزين عن طريق إعداد برامج تهدف لصقل مهاراتهم ومتابعة ذلك بصفة دورية.

– تنظيم دورات للخريجين عن طريق وحدة الخريجين بالجامعات توفر دورات حسب التخصصات العلمية والأدبية والاستفادة منها في الفترات الصيفية بالجامعات، مثل: دورات مهارات القدرة على التكيف مع الأزمات والضغوط.

المراجع

(١) على السلمي: جامعات المستقبل في زمن التميز والعالمية، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧ ص ١٦.

(2) http://www.skynewsarabia.com/ 15/6/2017.

* أعضاء التحكيم: أ.د عدلى محمود السمري، أستاذ علم الاجتماع- كلية الآداب جامعة القاهرة.

د. ابتسام سيد علام، أستاذ علم الاجتماع المساعد كلية الآداب جامعة القاهرة.

د. منال زكريا حسين، مدرس علم النفس كلية الآداب جامعة القاهرة.

د. سعاد عطا فرج، أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس.

(٣) موسوعة المعارف التربوية ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٨٢.

(٤) مهدي التميمي مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي، ط ١، دار كنوزالمعرفة، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١٩.

(٥) موسوعة المعارف التربوية مرجع سابق، ص ١٠٨٢.

(6) UNESCO, 1998, world conference on higher education, Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action 9 October 1998 , P1.

(٧) فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٥٨.

(٨) فليح حسن خلف: اقتصاديات التعليم وتخطيطه، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٧، ص ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٩) مهدي السامرائي: إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي، ط١، دار جرير للنشر، عمان ٢٠٠٧، ص ١٣١.

(١٠) رشدي طعيمة: التعليم الإلكتروني والجامعات الافتراضية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثالث " التعليم عن بعد ومجتمع المعرفة: متطلبات الجودة واستراتيجيات التطوير، مركز التعليم المفتوح – جامعة عين شمس (٥-٧) مايو ٢٠٠٧.، ص ٨٧٨.

(١١) الموسوعة العربية العالمية، الطبعة الثانية، الجزء ٨، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ١٤٦.

(١٢) أحمد جمال ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار مكتبة الكندي للنشر، عمّان، ١٩٨٨، ص١٧٦.

(١٣) المرجع السابق، ١٩٨٨، ص١٧١.

(١٤) الحسن، إحسان محمد، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعة، بيروت، ١٩٩٩ ص٤٦٠.

(١٥) الداود إبراهيم داود: في كتاب النظام الإداري والتعليمي في المملكة العربية السعودية. العتيبي، منير مطني وآخرون، تحت الطباعة، الرياض: الجامعة العربية المفتوحة ٢٠٠٧ م.

(١٦) عبدالله بوبطانة: تفعيل التعاون بين التعليم العالي وقطاع الأعمال، الرياض: مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج، ٢٠٠١م.

(١٧) نوال نمور: كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي: دراسة حالة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير تخصص إدارة الموارد البشرية، للعام الجامعي ٢٠١١-٢٠١.

(١٨) فاروق عبده فليه، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ١٦١.

(19) http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=7687.10/7/2017.

(20) http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=460740&r=0&cid=0&u=&i=0&q=10/7/2017

(21)http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=460740. /10/7/2017

*لمزيد من التفاصيل حول الدراسات السابقة يمكن الرجوع لمشروغ فورد.

(22) Theodore P. Gerber and David R. Schaefer(Jan., 2004), Horizontal Stratification of Higher Education in Russia: Trends, Gender Differences, and Labor Market Outcomes, Sociology of Education, Vol. 77, No. 1 , pp. 32-59.

(٢٣)هناء بنت محمد أمين، التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان، المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية: التحولات الديموجرافية وسوق العمل الخليجي، مسقط ٧-٨ يناير ٢٠١٢.

(24) Pantelis Kazakis and Alessandra Faggian,(٢016)Mobility, education and labor market outcomes for U.S. graduates: Is selectivity important? Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

(25) Ana Belén Fernández Casado(2012), Relaciones Entre Formación Y Mercado Laboral:Estructura Del Empleo En La Región De Murcia (1998-2008), Tesis Doctoral Niversidad Politécnica De Cartagena Facultad De Ciencias De La Empresa, Departamento De Economía De La Empresa

(26) Murat Anil Mercan, Mesut Karakas,Sadettin Haluk Citci, Mehmet Babacan,(2015) Sector-Based Analysis of the Education–Occupation Mismatch in the Turkish Labor Market ,Educational Sciences: Theory & Practice, April, 15(1), 397-407.

(27) Stephanie Chapman (2016). Constraints in Education and Labor Market Entry, A Dissertation Submitted To The 29graduate School In Partial Fulfillment Of The Requirements, For The Degree Doctor Of Philosophy, Field Of Economics, Northwestern University.

(٢٨) سليمان بن سالم الحسيني: رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، المؤتمر العربي الدولي السادس للتعليم العالي ٩-١١/ ٢٠١٦.

(29) Bola Udegbe,(2007) " Social Policy and the Challenge of Development in Nigeria and Ghana: The Cases of Education and Labour Market Policies", 'J. O. Adésínà (ed.), Social Policy in Sub-Saharan African Context, UNRISD.

(30) Moira Nelson (2008) Education Policy and the Consequences for Labor Market Integration in Denmark, Germany, and the Netherlands, A dissertation submitted to the faculty of the University of North Carolina at Chapel Hill in partial fulfillment of the requirements for the degree of PhD in the Department of Political Science.

(٣١) حميد بوزيدة: مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ملتقى (مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية: الاستراتيجيات – السياسات – الآليات)، البحرين، ٢٠١٠..

(٣٢) فرانك فيشر وآخرون: استخدام الإنترنت في تطوير التعليم الجامعي، جامعة ميونخ، ألمانيا، ٢٠٠٢.

(٣٣) عبد الباقي عبد المنعم أبوزيد: أثر تكنولوجيا الاتصالات على نوعية التعليم ومجالات العمل في الألفية الثالثة والمتطلبات التعليمية للاستعداد لها "دراسة ميدانية" بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للتعليم الإلكتروني بجامعة البحرين _ أبريل ٢٠٠٦، ص ٣.

(٣٤) عواطف عبد الرحمن: مستقبل التعليم الجامعي: رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي، العربي للنشر، ط١، ٢٠١٤، ص ٢٥٢.

(٣٥) جمال الدهشان، الجامعة الافتراضية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩٤.

(٣٦) مختار عيواج، زهية بوديار: تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، مداخلة تحت عنوان: التكامل بين مخرجات نظام LMD ومتطلبات سوق العمل في الجزائر، ١ أبريل/ ٢٨ المؤتمر الدولى الثالث، الأردن- عمان، مايو ٢٠١٤.